[رسالة القضاء والقدر]

[80ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمَن وجب له الوجودُ والقِدَمُ، وامتنع له الحدوثُ والعدمُ، وأوجد[43] وجودات[44] الأشياء في المحضر الأقدم، ثم أخرجها من الكمون إلى البروز وأنزلها منازل الحدوث قدمًا بعد قدم، والصلاة على النبيّ المبعوث بخير الأديان إلى خير الأُمَم، وعلى آله وأصحابه التابعين له في الطريق الأَمَم.

وبعد : فمن المعلوم أنّ الطاقة البشريّة في الإدراكات قاصرةٌ، ما لم تكن اللوائحُ الغيبيّة لها ناصرةً، والانفعالات البدنيّة لأفاعيل قواها الحاسة كاسرةٌ، ما لم تكن الرقائق الروحانيّة للعلائق الجسمانيّة قاسرةً[45]، وصفقاتُ[46] الابتياعات النفسانيّة والشهوات الجسمانيّة[47] خاسرةٌ، ما لم تكن النفوس الإنسانيّة عن ذراعي الجدّ في تحصيل الفضائل الروحانيّة حاسرةً، والعقول المعقولة بعقال الهيولى عليلةٌ، والأذهان المشغولة بالمشاغل الصوريّة كليلةٌ، والأفهام يعارضها الأوهام، فلذلك تاهَ منّا مَن تاهَ في تيه الحيرة وَهامَ. كما عبّر عن هذه الحيرة من سلف، وأذعن له تصديقاً كلُّ من خلف:

لقد طُفتُ في تلك المعاهد كلها ... وسيّرتُ طَرْفِي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كفُّ حائر ... على ذَقن أو قارعًا سنَّ [80و] نادم.

فلذلك ما أوتينا من العلم إلا قليلًا[48] وإن تفكّرنا طويلًا وأكثرنا قيلًا، وكان الاطلاع على الحقائق عسيرًا وإن كان ضبطُ الأقاويل وتصفح[49] كلمات الأوائل يسيرًا، والغموض وإن كان شائعًا لجميع[50] العلوم، والمجهولُ في كلّ[51] مسئلة أكثرُ من المعلوم؛ لكن بعض المسائل أذهبُ من بعضها في الغموض وأشدّ إعجازًا للعقول عن النهوض؛ فأوردتُ في هذه العجالة بعضَ المسائل ممّا تحيّر فيه الأواخرُ

---

[43] جميع النسخ: وأوجب.

[44] خ: وجوب.

[45] خ - قاسرة.

[46] ز: وصفات.

[47] ز: الشيطانيّة.

[48] فيه إشارة الى الأية الكريمة: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء، 17/85].

[49] ز: تفصح.

[50] خ: للجميع.

[51] خ - كل.

والأوائلُ، وإن أطنبوا في تفاصيلها إطنابًا[52] وتنازعوا في دقائقها سلبًا وإيجابًا.فلوّحتُ ما لاح في خاطري من لوائح[53] المواهب، وأَلْهَمَنيه ربّي كبرقٍ لمع في ظلمة الغياهب تحدّثًا بنعمة ربّي، وإظهارًا لِما أودَعَ في غيب قلبي، وتخلّقًا بخُلُقِ مَن كان كنزًا مخفيًّا فأحبَّ أن يُعرَف[54] ووعد المزيدَ لِمن شكرَ على نِعَمِه واعترف، وإليه ألتجئ وبه أَلوذُ، وبرضاه مِن سخطه وبه منه أعوذُ،[55] ورتّبتُها[56] على فصولٍ يشتمل[57] كلٌّ منها[58] على فروعٍ وأصولٍ.

[الفصل الأوّل في تحقيق حضرة النفس الأمرية][59]

اعلم أن العلماء قاطبةً بل العقلاءَ كافّةً متطابقون في أنّ للأشياء ذاتًا وصفةً،[60] عينًا أو معنًى، أحكامًا صادقةً[61] ومحمولاتٍ محمولةً إيجابًا أو سلبًا، إذا نظر العقلُ السليم والطبع المستقيم واستعمل النظرَ الصحيحَ اهتدى إلى ما عليه الشيء في نفس الأمر وإلّا ضلّ وأخطأ، فلو لا أنّ لذلك الأشياء ولأحكامها ثبوتًا وتحقّقًا في حضرةٍ ما من الحضرات قبل حكم العقل بها[62] لَما كان بعضُ الأحكام صوابًا وبعضُها خطأً، وذلك الحضرة هو حضرة نفس الأمر، وهو حضرةٌ أصليّةٌ يتفرّع منها كلُّ الحضرات ومرتبةٌ سابقةٌ يترتّب **[81ظ]** ويبتني عليها سائرُ المراتب؛ ولكن تلك الحضرة التي يعبِّرون عنها تارةً بنفس الأمر وتارةً بالواقع؛ ما هي؟ وأين هي؟ ما سمعنا من أحد في تحقيقه وتعيينه كلامًا حقيقًا بالتعويل،

---

[52] ج - حمدًا لمن وجب له.... في تفاصيلها إطنابًا.

[53] خ: ألوائح.

[54] **كشف الخفاء** للعجلوني، 2/130.

[55] خ: رتبها.

[56] ز: تفصح.

[57] ج: تشتمل.

[58] ج - كلّ منها.

[59] ج ز: نفس الأمر؛ وفي هامش ج: الفصل الأول في تحقيق حضرة نفس الأمر.| نفس الأمر: "هو عبارة عن العلم الذاتيّ الحاوي لصور الأشياء كلّها كلّيّاتِها وجزئيّاتِها وصغيرِها وكبيرِها جمعًا وتفصيلًا عينيّةً كانت أو علميّةً." **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني، ص. 265.

[60] ب ج ز ع خ: أو صفة.

[61] ش: ثابتة لها.

[62] وفي هامش ب: وهي الحضرة الغيبيّة المعبَّر عنها بالغيب الأغيب والخفيّ الأخفى في الغيب المحض. منه.

وإن تكلّموا فيها بالتفصيل والتطويل،[63] فحرّرنا ما سُنِح لنا في هذه المسألة تحرِّيًا[64] للصواب وتذكيرًا لأولي الألباب.

فأقول -وبالله التوفيق[65]-: إن الموجودات الخارجيّة وإن كان لها تحقّقٌ خارجيّ ولأحكامها أيضًا ثبوتٌ لها في الخارج؛ لكِنّا[66] نحكم عليها حكمًا حقًّا بإمكان الوجود الخارجيّ مثلًا، وبأنها متّصفةٌ ببعض الصفاة والنسب قبل وجودها في الخارج، فلا بدّ للموجودات الخارجيّة من حضرة متقدمّة على تلك الحضرة يكون لها تحقّقٌ فيها ويتعيّن بعضُ الأحكام لها فيها بالإيجاب وبعضُها بالسلب وإلا لَكان ذلك التعيين[67] من العقل تحكّمًا محضًا وفرضًا مجرّدًا، ومعلومٌ أنّ الأمر بخلافه، هذا في الموجودات الخارجيّة.

وأما في الأشياء التي[68] ليس[69] لها وجودٌ في الخارج ويحكم العقل عليها بالأحكام الحقّة فالأمر أظهرُ من أن يبيَّن ببيان.

ولو قلت: إن ذلك الثبوت في الأذهان.

قلنا: إن الأذهان إذا نظرتْ إليها نظرًا صائبًا تضطرّ إلى الحكم بتلك الأحكام وتجد الأشياءَ متّصفًا[70] بتلك الصفات وجدانًا ضروريًّا. ولو لم يكن لها تحقّقٌ قبل وجودها في الذهن، بل كان[71] قبل التحقّق الخارجيّ والذهنيّ عدمًا صرفًا لَما كان الأمرُ كذلك، ولَكان الأحكامُ التي نجزم[72] ونتيقّن[73] بحَقِّيَّتِها[74] اختراعًا صرفًا ولَأَمكنَ للعقل[75] الحكمُ بخلافها أيضًا بلا فرق.

---

[63] ز: بتفصيل وتطويل.

[64] خ: تحريرًا.

[65] خ + وبيده أزمة التحقيق.

[66] خ: لكنها.

[67] ج س: التعيّن.

[68] خ - التي.

[69] خ: فليس.

[70] خ: متصفة.

[71] ب + ما.

[72] ب: يجزم؛ خ: تجزم.

[73] ب: يتيقّن؛ ج ز: ونتعيّن.

[74] ب: بتحققها؛ ج ز: تحقيقها؛ خ: بحقيقتها.

[75] خ ع: العقل.

ولا يجوز أيضًا أن يكون تلك الحضرةُ النفسُ الأمريّة حضرةَ الحضور في المبادئ العالية **[81و]** ولا في علم المبدأ الأول؛ لأن علومَهم متّصفةٌ بالصدق وبالمطابقة لنفس الأمر، فنفس الأمر متقدّمةٌ على تلك الحضرات أيضًا.

ولو قلتَ: إن معنى[76] نفس الأمر هو كون الأشياء والأحكام بحيث لو لاحظه ملاحِظ لوجده كذا، وإن لم يكن بالفعل لاحظٌ[77] وملاحظةٌ[78] أصلًا.

قلنا: لا شكّ أن تلك الحيثيّة فرعُ التحقّق[79] والثبوت، وإلا فلا تمايُزَ بين العدمات الصرفة حتى يختصّ بعضُها ببعض الأحكام دون البعض الآخر. فحضرة نفس الأمر حضرة سابقةٌ على الحضرة العلميّة العَلِيّة الواجبيّة فضلًا عن سائر الحضرات العلميّة والعينيّة.

فقد تمّ الإشكالُ، وانقطع القيلُ والقالُ، وقصر المجالُ عن حلّ هذا العِقالِ، اللهم إلا أن يُصار إلى أصل الصوفية وإن كان فيه ما فيه،[80] ويقال: إن حقيقة الوجود البحت موجودةٌ بذاته وواحدةٌ بحقيقته إلا أنّ لها[81] نِسَبًا وحيثيّات ثابتة له في ذاته من الصفات والإضافات والسلوب وسائر الاعتبارات مثل: القيّوميّة بذاته والحياةِ، وانكشافِ ذاتِه لذاته، وكونِه لا جسمًا ولا جسمانيًّا[82] ولا حادثًا ولا متحيّزًا، إلى غير ذلك من الاعتبارات اللازمة لذاته، وتلك النسبُ والإعتبارات وإن لم يكن لها وجوداتٌ زائدةٌ غير وجودِ ما ثبت له؛ لكن ثبوتها للوجود وجودٌ لها أيضًا، فوجود الوجود عينُه، ووجودُ غيرِه[83] ثبوتُه للوجود، وكونُه[84] وصفًا للوجود لا اتّصافُه بالوجود.[85] فثبوتُ تلك النسبِ لحضرة الوجود حضرةً أصليّةً أوّليّةً للأشياء، وتعبيرُهم عن تلك الحضرة بنفس الأمر مُنبِئٌ عمّا قلنا. كأنهم أرادوا بالأمر الوجودَ الثابتَ في نفسه للاعتبارات والنسب، على ما قلنا، ودونها حضرة **[82ظ]** علميّة إلهيّة، وهي ظهور تلك النسب الثابتة لذاته تعالى مثل: ثبوت الأمور الوجدانيّة لأنفسنا أوّلًا ثمّ ظهورها لنا ثانيًا

---

[76] ج: مع.

[77] خ: لاحظه.

[78] خ: ملاحظة؛ ب: ولا يلاحظه.

[79] ز: التحقيق.

[80] ش: وإن كان فيه إشكالات من جهة أخرى.

[81] ع - لها.

[82] ج: وجسمانيّة.

[83] ع: غيرها.

[84] ع: وكونها.

[85] ج - لا اتّصافه بالوجود.

وعلمنا بها.[86] وتلك النسب الثابتة للذات الوجوديّة تتكثّر[87] باعتبارات وجوهٍ[88] انضماماتِ بعضِها مع بعض،[89] وهي ماهيّات الأشياء، وهي كلما تقيّد[90] بعضُها مع بعض يتنزّل ويتخصّص إلى أن ينتهي في التنزّل إلى مرتبة الجزئيّة والوجود الحسّيّ.

وبين مرتبة إطلاقها التي هي ثبوتُها في حضرة الوجود وبين مرتبةِ تنزُّلها[91] إلى الجزئيّة مراتبُ كثيرةٌ بعضُها أعلى وأقرب إلى الإطلاق وبعضُها أنزلُ وأميلُ إلى الجزئيّة والحسّيّة، مثل الحضرة العلميّة الإلهيّة التي يعبّرون عنها بعالَم الأعيان، ثمّ الحضرات العلميّة للمبادئ العالية ثمّ الحضرة الروحانية التي هي الصور النوريّة، ثمّ الحضرة المثاليّة التي هي الصورالجسمانيّة اللطيفة الغير[92] العنصريّة، وأَدوَنُ الحضرات والمراتب هي الحضرة الجسميّة العنصريّة الحسّيّة.[93]

فإن استبعد وَهْمُك أن يكون النسب والإعتبارات والإضافات ماهيّات الموجودات الحسّيّة الجسميّة فاعتبرْ ما قالوا من تنزّل الحقائق الكلّيّة إلى مراتب الأفراد الحسّيّة الجزئيّة، مثل تنزّل الكلّيّة الإنسانيّة التي هي[94] المفهوم[95] الكلّيّ المركّب من مفهومي الحيوان والناطق إلى مراتب الزيديّة والعمريّة[96] والبكريّة، فإنّ ما قلنا ليس بأبعدَ من هذا؛ بل هو مثله ونظيره.

وما قالوا من أن الماهيّات غير مجعولة بجعل الجاعل هو حكمُ هذه المرتبة، فالأشياء بماهياتها ثابتة في الأزل بهذا الثبوت، وإن كان ثبوتًا إجماليًّا، مثل ثبوت الأغصان والأوراق والأزهار والثِّمار في

---

[86] ش + ثابتة ثانيًا.

[87] ع: يتكثّر.

[88] ج: وجوده.

[89] و + ويلزم تلك الكثرة وبكلّ منها جمعًا وفرادى صفات ونسبٌ وإضافات.

[90] ز: يقيد.

[91] ع: نزلها.

[92] ج - الغير.

[93] وفي هامش ج: حضرة الوجود؛ [1] الحضرة العلمية عالَم الأعيان [2] الحضرات العلميّة للمبادئ العالية [3] الحضرة الروحانية التي هي الصور النوريّة [4] الحضرة المثاليّة التي هي الصورالجسمانيّة اللطيفة [الغير] العنصريّة [5] الحضرة الجسميّة العنصريّة.

[94] خ - هي.

[95] خ: مفهوم؛ ش: الماهيّة.

[96] ج ز: العمرويّة.

ضمنِ حَبّةِ نَواةٍ صغيرةٍ،[97] فإن **[82و]** من المعلوم[98] أن الأجزاء التفصيلية لشجرة[99] الجوز لو لم يكن لها وجودٌ إجماليٌّ في[100] حبة الجوز لَما تَعيّنَ ظهورُ تلك الأجزاءِ عنها حين[101] زرعِها وإنباتِها دون الأجزاء التقّاحيّة أو غيرها؛ فإن القادر تعالى وإن كان مستقلًّا في التأثير غير محتاج إلى التوسيط والتدبير؛ لكن حكمته جارية على المناسبات بين الأسباب والمسببات، وأشار إلى هذا المعنى

مَن انفتح عينُ بصيرتِه فشاهد الحقائقَ وانجلى صَدأُ مرآة قلبِه فطالع الدقائق بقوله:[102]ــبيت-[103]

أو ذات منست ومن[104] صفات أويم   أين نكته بر بى خبر آن چون گويم

ولمّا كان ما يلي تلك الحضرة -النفس الأمريّة- حضرة الأعيان الثابتة التي هي عبارة عن علم الله تعالى للأشياء جعلنا الفصل الثاني لبيان علم الله تعالى إجمالًا؛ إذ هي من المسائل المشكلة التي وعدنا إيرادها.

[الفصل الثاني في بيان علمه تعالى]

إعلم أن الله تعالى[105] علمه الأزليّ[106] محيط لتفاصيل تلك الماهيّات في تلك المرتبة الإجماليّة ولوازم كلٍّ منها ولوازم لوازم كلّ منها إلى ما لا يتناهي،[107] ووجوه انضماماتِ بعضِها مع بعض وأحكام المفردات والمركّبات منها علمًا حضوريًّا،[108] فإن ما في ذاته وما فيما في ذاته حاضر له بلا واسطة مثال؛ فإن ما في ذواتنا من الأمور الوجدانيّة حاضرة،[109] فكيف لا يكون ما في ذاته تعالى حاضرًا

---

[97] وفي هامش ج: ثبوت لأشياء بماهياتها إجماليّ مثل ثبوت الأغصان والأوراق والأزهار والثمار في ضمنِ حَبّةِ نَواةٍ صغيرةٍ.

[98] ز: العلوم.

[99] خ: كشجرة.

[100] ج: من.

[101] ج - حين.

[102] خ: منه؛ ع - بقوله.

[103] خ - بيت؛ ز: شعر.

[104] خ ع - من.

[105] ج - إعلم أن الله تعالى.

[106] ج - الأزليّ.

[107] ب: ما يتناهى؛ ز: ما لا تتناهى.

[108] ش: وعلمه إيّاها حضوريّ. العلم الحضوري: "هو حصول العلم بالشيء بدون حصول صورته في الذهن كعلم زيد لنفسه." **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني، ص. 161.

[109] س + لنا.

له، وهو المحيط بكلّ شيء، والواسع بالجميع[110] علمًا، ولا شيء إلا وهو ماهيّة[111] حاصلة في ذات الله تعالى أو فيما هو حاصل فيه وإن كان بوسائط كثيرة. وأيضًا استلزام العلم بالعلل العلمَ بالمعلولات وجه آخر لإحاطته سبحانه جميعَ الأشياء علمًا، إذ ما من شيء إلا وهو مستند إليه وصفاته، فعلمه تعالى بجميع الأشياء أزليّ حضوريّ.

[83ظ] والإشكالات المورَدَة في مسألة علم الله تعالى مندفعة من أنّه إن كان علم الله بالأشياء علمًا حصوليًّا؛ أي بحصول صورها، يلزم أن يكون ذاته تعالى محلًّا لصور[112] غير متناهية وإن كان حضوريًّا يلزم حدوث علمه بحدوث الأشياء؛ إذ لا حضور لها قبل الوجود الخارجيّ بل هي قبله معدومات صرفَة وإن كان بحصول الصور في بعض المبادئ العالية، وحضور تلك الصور[113] لذات البارئ يلزم احتياجه في علمه الذي هو أشرف الصفات وأعظم الكمالات إلى محلّ تلك الصور، وهذا نقض[114] ظاهر، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. وأيضًا ينتقض بعلمه بذلك المحل؛[115] فإن وجوده وإن كان أزليًّا لا يستلزم حدوث علمه تعالى حدوثًا زمانيًّا؛ لكن يستلزم عدم تقدّم علم الله عليه[116] تقدّمًا ذاتيًّا، وهو أيضًا لا يليق به سبحانه تعالى؛ لأن علمه تعالى لا بدّ أن[117] يكون علمًا[118] فعليًّا حتى لا يلحق[119] فعله وتأثيره بالتأثيرات الطبيعيّة التي تصدر من الجمادات كالنار في الإحراق والشمس في الإشراق.[120]

وأما على ما قلنا يكون علمه تعالى بالاعتبارات الثابتة في ذاته فرادى ومركّبًا بعضها مع بعض بجميع أنحاء التركيب، وكذلك بالاعتبارات اللازمة للاعتبارات[121] الأولى، ثمّ وثمّ إلى ما لا نهاية له جملة

---

[110] خ: الجميع.

[111] ج: وماهيته؛ ب خ: ماهيته؛ ز: وماهية.

[112] ش + مثاليّة.

[113] ش + بأنفسها.

[114] ب ز ع: نقص.

[115] ش + نفسه.

[116] ع - عليه.

[117] ج ع: وأن.

[118] خ ع - علمًا.

[119] ب ج ز: لا يلتحق.

[120] ع: والشمس والإشراق.

[121] خ: للاعتبار.

وتفصيلًا علمًا حضوريًّا؛ إذ ثبوت اللوازم[122] للملزومات الثابتة له تعالى حضور له[123] وإن كثرت الوسائط؛[124] فكما أنه تعالى أزليّ وليس بزمانيّ، كذلك علمه أزليّ ليس بزمانيّ؛ إذ كل الحوادث واقعة بالنظر إليه؛ أي ثابتة بماهياتها في حضرة نفس الأمر، وحاضر[125] لله على ما فصّلناه[126] وإن كان حدوث الحوادث في أوقاتها المقدرة حضورًا آخر، ولا منافاة بين الحضورين.

والفلاسفة لما احتجبوا عن إحاطة الله بالكلّ وعن **[83و]** حضور الكلّ لديه وعن كون كلّ وجود وثبوت في أيّ محضر[127] كان علمًا حضوريًّا له أحالوا علمه تعالى بالجزئيّات، فتعالى الله عن نقصان احتجاب بعض الأشياء عنه، واعتذارهم[128] عن هذا القول الفاحش الموحش بإثبات العلم على الوجه الكلّيّ لكل جزئيّ على الوجه الذي قرّروه[129] لا يُجدي شيئًا؛ إذ لا ريب أنّ في[130] مرتبة[131] الجزئيّة أمرًا زائدًا على ما في الوجه[132] الكلّيّ؛ إذ لو لا ذلك لَمَا تحقّق الفرق بين الكلّيّ والجزئيّ؛ فإذن لا بدّ أن يفوت ذلك الأمر الزائد عن[133] العلم بالوجه الكلّيّ، وهذا ضروريّ.[134]

وبعض الفضلاء فَهِمَ مِن قولهم بحضور[135] الحوادث عنده تعالى قبل حدوثها حضورها بأعيانها الحادثة قبل حدوثها بناءً على أنّ تأخّر الحوادث الزمانيّة إنما يتحقّق بالنسبة إلى زمانيّ[136] آخر، وأما

---

[122] ع: اللازم.

[123] ش: - ثبوت اللوازم للملزومات الثابتة له تعالى حضور له؛ ش + العلم بالملزومات يوجب العلم باللوازم.

[124] ج: الوساط.

[125] ب: وحاضرة لله؛ ع: وحاضريته.

[126] ج خ ز س: فصّلنا.

[127] و: حضرة.

[128] خ ع: فاعتذارهم.

[129] ز: قرّبوه.

[130] س: في أنّ.

[131] ع: المرتبة.

[132] ع: وجه.

[133] ع: على.

[134] وفي هامش ج: أقول إن معنى قول الحكماء أن الله سبحانه وتعالى يعلم الكليّات والجزئيّات عل وجهٍ كلّيّ أنه تعالى يعلم جميع الأشياء كلّيّها وجزئيّها بعلمه المحيط للأشياء لا بالحواسّ كما نعلم نحن الجزئيّات بالحواسّ؛ فإنه سبحانه وتعالى منزّه عن الحواسّ المفيدة للجزئيّات كما حقق المحقق الطوسي في رسالة مستقلّة وحقق صاحب المحاكمات وغيرهما من المحقّقين، وقد أشار شيخ الرئيس إلى هذا التحقيق في إلهيات الشفاء. أبو عبدالله وليّ الدين جار الله.

[135] ع: لحضور.

[136] ع: زمان.

بالنسبة إلى الذات القديمة التي لا اختصاص له بالزمان ولا بأجزائها فلا تأخّرَ؛ بل هي حاضرة له تعالى في الأزل، وأنت خبير بأن الحضور في الأزل لا يُتصوّر إلا للأزليّ، والحوادث وإن لم يكن لها تأخّر زمانيّ بالنسبة إلى الله تعالى بناءً على أنّ التأخّر لا يكون إلا بين الزمانيين[137] لكن لا يكفي في الحضور لله تعالى في الأزل عدم التأخّر الزمانيّ؛ بل[138] لا بدّ في الحضور الأزليّ في الأزل كون الحاضر له أيضًا أزليًّا، وإلا فالقول بحضورٍ ما لم يوجد أو بوجودِ موجودٍ زمانيٍّ قبل زمان[139] وجوده فغير معقولٍ أصلًا كما لا يخفى.

غاية الأمر أن يقال لا نسبة بين الأزليّ والزمانيّ بالتقدّم والتأخّر الزمانيين[140] بخروج الأزليّ عن حكم الزمان؛ لكن لا يلزم منه أن يكون الزمانيّ حاضرًا في الأزل؛ إذ لو كان كذلك لكان أزليًّا؛ **[84ظ]** إذ لا معنى للأزليّة إلا الحضور[141] في الأزل من حيث أن الحضور لا يمكن إلا بنوع ثبوت ووجود، وبعبارة[142] أخرى كما يصحّ سلب الوجود عن الحادث قبل زمان وجوده، كذلك يصحّ سلب الحضور عنه فيه، إذ ما[143] لا وجود له لا حضور له، مع أنه لا شكّ في صحة قولنا: كان الله موجودًا في زمانِ حدوثِ آدم عليه السلام ولم يكن النبيّ نوح عليه السلام موجودًا إذ ذاك. والسرّ في ذلك أنّ الأزليّ يُتصف بالوجود في كلّ زمان وفي الأزمان،[144] والزمانيّ لا يتصف إلا في جزء من الزمان الذي وقع ظرفًا لوجوده لا قبله ولا بعده ولا في لا زمان،[145] ولا يتصور له حضور إلا في ذلك الجزء من الزمان سواء نسبنا حضوره إلى زمانيّ أو غير زمانيّ.[146]

---

[137] ز س: الزمانين.

[138] ع: ف.

[139] خ - قبل زمان.

[140] ب خ: الزمانين.

[141] س: بحضور.

[142] ع: واجباته.

[143] ج - ما.

[144] ب خ س ع: وفي لا زمان.

[145] ج: ولا في الأزمان.

[146] ج ز + ولنا أن ندّعي الضرورة في تقدّمه تعالى بالزمان على الحوادث؛ إذ لا معنى للتقدّم الزمانيّ إلا وجود المتقدّم (ز: المقدّم) قبل زمان المؤخّر، ولو كانت قَبْلِيّةً مفروضةً لا يجامع فيها القبلُ مع البَعد.] وفي هامش ز: والحاصل أنة ليس المعنى من أنه تعالى ليس بزماني؛ وأن نسبته إلى جميع الأزمنة على السواء إلى أنه تعالى موجود أزلًا وأبدًا من غير اختصاص له ببعض من أجزاء الزمان بالحديث والحصول فيه دون غيره، ومعلوم أنه ليس من ضرورة هذا المعنى كون الحوادث موجودة بالنسبة إليه وحاضرة لديه قبل وجودها في الخارج؛ إذ الوجود والعدم ليسا أمرين إضافيّين بل هما ثابتان لما ثبتا له من غير تغيّر بالإضافة إلى بعض الأشياء دون بعض، ولذلك يقال: "كان الله ولم يكن معه شيء،"فالحوادث ليست بموجودة قبل زمان حدوثها لا في أنفسها ولا

[ردّ على ابن كمال باشا]

ثمّ العجب من ذلك الفاضل[147] أنه لما التزم[148] كون وجودات الحوادث علمًا حضوريًّا لله تعالى بناء على نفي التأخّر الزمانيّ عن الحوادث بالنسبة إلى الذات القديمة المتعالية عن الزمانيّة ولم يتأتّ له إثبات التقدّم الذاتيّ لعلم الله تعالى بالنسبة إلى الحوادث لعدم تصور التقدّم الذاتيّ بين الشيء ونفسه، قال[149] بعدم[150] لزوم التقدّم الذاتيّ للعلم الواجبيّ بالنسبة إلى الحوادث فقال: "فإن غاية ما لزم منه أن لا يكون علمه تعالى علّة لوجود معلوماته ولا فساد فيه."

فأقول: [151] وأيّ فساد أكبر[152] من ذلك؟ فإن العلم سابق على الإرادة بالضرورة، فإذا لم يكن تأثير الحقّ في الخلق بعلمه وإرادته فلا جَرَمَ يكون كتأثير النار في الإحراق، وهذا خروج عن قضيّة العقل[153] بالمرّة، ولم يقل به[154] أحدٌ من الملّيّين[155] ولا من الفلاسفة؛ فإن من المعلوم **[84و]** أنهم يثبتون لله تعالى العناية الأزليّة ويفرّعون وجود العالم عليه فافهمْ!

وإذ قد عرفتَ [156] أن جميع الأشياء معلومة لله تعالى علمًا حضوريًّا أزليًّا باعتبار ثبوت جميع الماهيّات في نفس الأمر أزلًا؛ فاعلم أنّ قدرة الله تعالى أيضًا شاملة لجميعها بحيث إن شاء إيجادَها

بالنسبة إلى ما عداها، فلا يكون حضورها الله تعالى قبل زمان وجودها من ضرورة هذا المعنى المذكور، فيحتاج مدعيها إلى بيان آخر وإلا فهي دعوى مجرّدة وتحكّم محض، مع أن ما ذكرنا من البيان يساعد خلافه. "منه."

وفي هامش ج: "والعجب من هذا الكامل أنه قد ذهل من أن علمه تعالى للأشياء علي نحوين؛ أحدهما من حيث سلسلة الترتيب وهو علم غيبي بها قبل وجودها بسبب العلم بأسبابها وعللها، وثانيهما من وجه الخاص أي من حيث أحديّته المحيطة بجميع الأشياء، وهذا علم شهوديّ بها عند وجودها، ولذالك قبل المحقّقون من الحكماء: إن علمه تعالى حضوريّ، وأرادوا بذالك الحضور وجود المعلوم في الخارج"

[147] وفي هامش ج: أراد بذلك ابن كمال باشا.

[148] ع: استلزم.

[149] ز: وقال.

[150] ج: بعد.

[151] خ - فأقول.

[152] ب ج س: أعظم؛ ز: أعلم.

[153] ب + والشرع.

[154] س - به.

[155] ب: الملّتين.

[156] خ س: وإذا عرفت.

وإظهارَها كُلًّا أو بعضًا لَفَعلَ[157] وإن شاء تركه وأقرّ في الغيب المطلق. يحكم ما يشاء ﴿**وَيَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾[158] ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾.[159]

فورد إشكال مشهور، وهو أنه هل العبدُ مختار[160] محض؟ فيُشكِل أمر القضاء والتقدير، وأنه لايجري في ملكه إلا ما يشاء، أم هو مجبور محض؟ فتزلزل[161] قاعدة العدل وينتقض كلّيّةُ قانونِ ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾[162] فانساق كلامُنا إلى مسألة الجبر والاختيار وبحث القضاء والقدر فهي إحدى المسائل المشكلة الموعودة، فجعلنا الفصل الثالث فيها.

[الفصل الثالث في بحث القضاء والقدر]

فنقول: بحر القدر[163] عميق لا يُدرَك غوره[164] ولا يعرف قعره[165] وجبلٌ شامخٌ لا[166] يُرى أعاليه[167] ولا يرام معاليه[168] وورد النهي عن الشارع في البحث عنها لغموضه[169] وتمكّنت الصعوبة في فتح مغلقاته[170] وحلِّ رموزه[171] لكن لما انحجبت[172] القلوب عن مطالعة الغيوب بحجب الريوب لزم

---

[157] خ: يفعل.

[158] [سورة البقرة، 2/253].

[159] [سورة الأعراف، 7/54].

[160] وفي هامش ج: إشكال. هل العبد مختار؟.

[161] ب: فيتزلزل.

[162] [سورة البقرة،2/286].

[163] ج: قدرة.

[164] ج زس: غورها.

[165] ج ز س: قعرها.

[166] ج: إلا.

[167] ج ز س: أعاليها.

[168] ج ز س: معاليها.

[169] ج ز س: لغموضها.

[170] ج ز: مغلقاته.

[171] ج ز: رموزها.

[172] ز: تحجبت.

كشفُه[173] لِمَن قَدَرَ وترخّص البحث عن القدر تشييدًا[174] لقواعد[175] العقائد وتجنّبًا عن فَوات الفوائد، ولعلّ النهي لخطر[176] الاهتداء والمنع لخطر الاعتداء، فإن أمنت[177] هذا وتحرّيت[178] ذاك فلا جناحَ عليك والله عافاك.

فنقول:[179] إن الله تعالى علمه محيط بالأشياء وقدرته مستوية النسبة لإيجاد الكلّ وإعدامه[180] على السواء **[85ظ]** وإرادتُه موجبة لكلّ ما أراد وشاء؛ إلا أن حكمته اقتضت أن تتبع إرادتُه المصالحَ والمنافعَ، ولا يريد شيئًا إلا أن يتمحض فيه المنافعُ أو يكون الخيرُ فيه غالبًا والضُرّ مغلوبًا بالنافع،[181] ومن جملة ما اقتضته الحكمة وتضمّنته المصلحةُ وأجرى عليه عادته أن لا يريد شيئًا من أفعال عباده إلا ما يريدونه، ولا[182] يختار إلا ما يختارونه، فما اقتضته الحكمة وقوعه أو أراد[183] العبد صدوره أراده الله فأظهرته قدرته في الوقت اللائق فيه الوقوع على حسبِ ما اقتضته الحكمة، وما لا فلا.

وإنما قلنا في الوقت اللائق لأن الوجود لمّا تنزّل بتعلّق[184] إرادة الله بالظهور وصرفَ القدرةَ الشاملة إلى الإظهار[185] إلى الحضرات التفصيليّة من حضرة الجبروت التي يسمّونها بعالم الأرواح، ثمّ حضرة الملكوت التي يعبّرون عنها بعالم المثال والبرزخ، ثمّ حضرة الشهادة التي هي عالم[186] الأجسام

---

173 ج ز: كشفها؛ خ: كشف.

174 ج ع: تشييد.

175 ج ز ع: القواعد.

176 س: بخطر.

177 س ع: فإن أمن.

178 س: وتحري؛ ب: وتحرز عن.

179 ب + وبالله التوفيق.

180 ج - وإعدامه.

181 ج - أو يكون الخير فيه غالبًا والضرّ مغلوبًا بالنافع.

182 س: وأن لا.

183 ج س: وأراد.

184 خ ز: يتعلّق.

185 ش: لإظهارها؛ + كلًّا أو بعضًا وتنزيلها.

186 ز: علم.

وموطن الإحساس[187] فظهر[188] العرش واقتضى[189] حركتها المعهودة وظهر الزمان وحدثت الدورات[190] والأوقات فحصلت بها للماهيات الاستعداداتُ،[191] وبحسب الاستعدادات تعيّنت الحوادث للأوقات،[192] وحصل[193] الارتباط بين الثابتات والزائلات، وحدثت[194] بينها[195] نسب ومناسبات وأوضاع وهيئات من الاجتماعات والافتراقات والاتصالات والانفصالات، ووجوه الانضمامات والانحلالات وضروب[196] التأليفات والتركيبات، ولكلٍّ منها اقتضاءات وامتناعات، واقتضى الجود الإلهيّ إفاضةَ كلِّ ما اقتضاه[197] الاستعداد[198] من صورة وصفة وخُلق وخَلق وعلم وعمل وكفر وإيمان وطاعة وعصيان مع أنّ كلّ استعداد[199] **[85و]** مقتض استعدادٍ[200] آخر سابقٌ عليه وفائضٌ من المبدأ بسببه فترتّب الأسباب والمسبّبات من الأزل إلى الأبد وظهر معنى قوله تعالى: **﴿قُلْ فَلِلّٰهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيكُمْ أَجْمَعِينَ﴾**.[201]

[187] وفي هامش ج: حضرة الجبروت؛ عالم الأرواح. حضرة الملكوت؛ عالم المثال والبرزخ. حضرة الشهادة؛ عالم الأجسام وموطن الإحساس.

[188] خ: وظهر.

[189] س: واقتضى.

[190] ب خ: الدوران.

[191] ع: استعدادات.

[192] خ: الأوقات.

[193] ع: حصل؛ ب: وأمكن.

[194] ب: وحصلت.

[195] ب: بين الحوادث.

[196] ب + الأوضاع والهيئات من.

[197] ج ع: اقتضته.

[198] ج: الاستعدادات.

[199] ج: استعدادات.

[200] ج: استعدادًا.

[201] [سورة الأنعام، 6/149].

أما الحجّة البالغة[202] فهي أنه تعالى لا يريد شيئًا ولا يفعل إلا ما اقتضته الاستعدادات الحادثة المترتّبة[203] المستندة[204] إلى الاستعدادات الأزليّة المستندة[205] إلى الماهيات الغير المجعولة الأزليّة من غير إيجاب ووجوب عليه، ومع قدرته على خلاف ذلك أيضًا؛ لكن عناية أيضًا[206] منه ورحمةً ورعايةً للحكم والمصالح في إفاضته[207] ذلك، ولشمول قدرته على خلاف ما وقع،[208] قال الله تعالى: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[209] فكلّ خير وشرّ ونفع وضرّ، فهو من الله؛ أي [210] بقدرته وإرادته، ولذلك قال تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾[211] فمن وجد خيرًا فليحمد الله؛ لأن الله تعالى لم يكن موجبًا ولا مجبورًا في خلق ذلك الخير، وكان قادرًا على تركه[212] كما كان قادرًا على فعله؛[213] لأن الاستعداد لا يوجب شيئًا. غاية الأمر أنه داعٍ لإرادة الله على مقتضي كرمه، ففعلُه محضُ نعمة منه يجب الحمد عليه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه؛ لأن الله تعالى ما خلقه إلا على حسب الاستعدادات المترتّبة[214] المنتهية إلى الماهيات الأزليّة الغير المجعولة فالمَلامة[215] راجعة إلى القابل لا إلى الفاعل، وأما أنه لم يقسره[216] تعالى على الهداية وإن كان الاستعداد قاصرًا عنه؛ فلأن[217] القسر لكونه مخالفًا بمقتضي[218] الحكمة لا يليق بجناب القدس؛ لإن تسويته أرباب الاستعدادات المختلفة في السعادة وإن كان صورة لطف وإحسان **[86ظ]** في حقّ المفضول ولكنّه قهر وإساءة في حقّ الفاضل، ورعاية

---

[202] وفي هامش ج: مطلب الحجة البالغة.

[203] ب ج: المرتبة.

[204] ب: المنتسبة.

[205] س - إلى الاستعدادات الأزليّة المستندة.

[206] ب ج ز س - أيضًا.

[207] س: إفاضة.

[208] ب + أيضًا.

[209] [سورة الأنعام، 6/149].

[210] س: - أي.

[211] [سورة النساء، 4/78].

[212] س: فعله.

[213] س - كما كان قادرًا على فعله.

[214] ب: المرتّبة.

[215] ب: فالملازمة. وفي هامش ج: الملامة راجعة إلى القابل لا إلى الفاعل.

[216] ب:لم نُقِره.

[217] ج: فإنّ.

[218] خ س ع: لمقتضي.

جانبه أقرب إلى الحكمة والمصلحة من رعاية جانب المفضول، مع أنّ طائفة من الصوفية ذهبوا إلى أن تعذيب[219] الكافر نفع[220] في حقّه من حيث أنه لا يصل[221] بكماله اللائق به إلا به؛ يعني أن الله تعالى لا يفعل في حقّ كلّ شخص إلا ما يقبله استعداده من اللطف؛ إلا أن استعداد الكافر لا يقبل ما يقبله استعداد المؤمن من الرحمة المحضة، هذا كلامهم، ويشهد بما قلنا قوله تعالى: ﴿**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ**﴾،[222] وكذا قوله تعالى: [223] ﴿**قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**﴾،[224] إذ هو إخبار عن شمول تقديره الأزليّ جميع الأشياء حسب ما علمه من استعدادات كلّ منها واقتضاءاته إلى أن ينتهي إلى[225] خاتمة حالاته من خير وشرّ[226] وطاعة وعصيان وكفر وإيمان.

والتفصيل أنه تعالى خلق الإنسان عالمًا قادرًا مريدًا، وخلق له ما لا بدّ له منه[227] من الأعضاء والقوي الحسّاسة والفعّالة، ووهب له العقل المدبّر[228] لمعاشه ومعاده، وعرّفه الضرّ والنفع، ومكّنه من اكتساب هذا واجتناب ذاك، ثمّ أكمل لطفه به بأن أرسل الرسل وأنزل الكتب وكلّفه ودعاه[229] إلى الخير ونهاه عن الشرّ وركّب فيه القوّتين الشهويّة والغضبيّة ليَجلِب ما ينفعه ويدفع ما يضرّه ويرتاض ويجاهد بردّهما عن حدي الإفراط والتفريط إلى التوسّط في الاستعمال وتصرّفِهما[230] عن رذيلتي البهيميّة والسبعيّة إلى فضيلة الاعتدال، ونصب له دواعي الأخذ والترك **[86و]** من الخلاف والوفاق، وأراه

---

[219] ج - تعذيب.

[220] ج ز: يقع؛ و: لطف.

[221] خ - لايصل.

[222] [سورة النساء، 4/79].

[223] خ: ويشهد بما قلنا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وكذا قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾.

[224] [سورة التوبة، 9/51].

[225] خ ز - إلى.

[226] ج + ونفع وضرّ.

[227] ز س - منه.

[228] خ: المريد.

[229] س: بأن دعاه.

[230] س: ويصرفهما؛ و:وبصرفهما.

العبر[231] والآيات في الأنفس والآفاق، كلّ ذلك عناية منه تعالى لشأن[232] الإنسان واصطناعًا[233] منه إياه لنفسه العظيم الشأن[234] وإن لم يظهر هذه[235] الكرامة في البعض بسبب سوء الصنيع[236] وشؤم الاختيار وظلمة الجِبِلَّة وخُبْث النُّجَارِ؛ فإن الكريم لا يترك لضرّ[237] الأشرار نفعَ الأخيار.

ثمّ إن الأسباب المترتّبة من الأزل إلى لا يزال[238] والدواعي الحادثة المقارنة للإنسان المريد المختار أنواع كثيرة.

منها: نورانيّة الفطرة وصفاء الجبلّة بسبب قلّة القيود المظلمة والقرب من التجرّد والروحانيّة فإنّه الشرف[239] في الطَّوْر الإنسانيّ كما أن الخسة كثرةُ الحجب الكثيفة والبُعد بذلك عن اللطافة والروحانيّة، وإلى هذا أشار النبيّ صلى الله عليه وسلم بقوله: "إنّ الله خلق الخلقَ في ظلمةٍ فألقى عليهم من نوره فمن أصابه من ذلك النور اهتدى ومن أخطأه[240] ضلّ، فلذلك أقول: جفّ القلم على علم الله"؛[241] لكن كمال الإنسان بحسب جامعيّة الفطرة والإحاطة بالمراتب العلويّة والسفليّة كما أنّ النقص[242] في القصور[243] فيهما.

---

[231] ع: المعبر.

[232] ج: في شأن.

[233] س: واصطناع.

[234] فيه إشارة إلى خطاب إلهي لموسى عليه السلام في الآية الكريمة ﴿وَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طاه، 20/41].

[235] خ ع: من.

[236] س: الصنع.

[237] س: بضرّ.

[238] ز: ما لا يزال.

[239] ج ز: أشرف.

[240] ج: أخطأ.

[241] سنن الترمذي، الإيمان 18.

[242] ع: النقض.

[243] خ ع: والقصور.

ومنها المكارم الخُلقيّة والمحاسن الخَلقيّة الموجبتان[244] شرائف[245] الأعمال وكرائم الفِعال، وهاتان تتفرّعان[246] من الأولَيَيْن[247] غالبًا، وهما يستندان إلى الماهيّات الأزليّة الغير المجعولة المتفاوتة في الأزل وفي علم الله في الشرف والكمال والقرب من المَلِك المتعال.

ومنها أمور اتفاقيّة، مثل اتفاقِ ملاقاتِ[248] كامل يكمل[249] وصحبةِ فاضلٍ يُرشِد ويعلّم في الظاهر أو يمدّ بهمّته القويّة في الباطن مثل أصحاب الأنبياء عليهم السلام ومثل اتّفاقِ عملِ خيرٍ[250] في وقت **[87ظ]** مبارك أو مكان شريف كما قال نبيّنا صلى الله عليه وسلم: "إن لله في أيّام دهركم نفحات أَلَا فتعرّضوا لها"[251] ومِثْل إيصال نفعٍ إلى مستحقٍّ كمريض ضائع أو فقير جائع ومثل نيّة صادقة وتوجّه خالص إلى جناب الحقّ سبحانه أو دعوة تضرّعٍ[252] لنفسه أو لغيره، أو اجتماع[253] عدّة أمورٍ من ذلك أو غير ذلك مما لا يفي بضبطها القوى البشريّة، وكونُ هذه الأمور اتفاقيّةً[254] في نظرنا القاصر عن إدراك أسبابها الخفيّة، وأما في الحقيقة فهي أمور لازمة متلازمة لإستنادها إلى أسباب مترتّبة مستندة إلى أمور متلازمة في الأزل.

وقد قدّمنا[255] أن الله تعالى علم في الأزل جميعَ[256] ما كان وما سيكون وعلم أن كلّ شخص أيّ شيء يلزم في الأزل ماهيّته الغيرُ المجعولة، وكذلك في[257] سائر الحضرات إلى أن ينزّل إلى آخر مراتب

---

[244] س: الموجبان؛ ب: الموجبات.

[245] ب: لشرائف.

[246] ب: يتفرّعان.

[247] ب ج ز: من الأوّلين.

[248] ج - ملاقات.

[249] ب خ: مكمّل.

[250] ع - عمل خير.

[251] مجمع الزوائد للهيثمي، 10/231.

[252] ب: بتضرّع.

[253] ج: واجتماع.

[254] ع - اتّفاقيّة.

[255] ج: وقدّمنا.

[256] ج - جميع.

[257] ج - في.

التنزّل الذي يبتدئ منه العود ولتتم[258] الدورة وهو الخاتمة التي تتبع السابقةُ[259] ويتبعه[260] المعاد والمقرّ[261] في الدار الآخرة كما قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "تموتون على ما[262] تعيشون وتحشرون على ما تموتون"[263] وعلم سبحانه أنّ كل حال يغشاه وكلَّ أمر يرد[264] عليه من الأحوال والأمور المترتّبة المتسلسلة الموجبة كلّ منها لِما تحته المستندة إلى ما فوقه، كيف يغشاه؟ ولِمَ يغشاه؟[265] ومتى يرد؟ وأين يرد عليه؟ وكيف يؤثّر في حاله ووقته؟ و علم سبحانه ما كان موقّتًا منها بأوقاتها المعيّنة وما كان لازمًا له في كل الحضرات، وعلم أنّ كل شخصٍ من أوّل ولادته إلى حلول أجله كم[266] يتنفّس وفي مدّة عمره ما يريد وما يعمل وما يفعل [267] من خير وشرّ، وما يعتقد من حقّ و باطل، وما يوصل إلى أحدٍ من نفعٍ و ضرٍّ، **[87و]** وما[268] يصل إليه من غيره من ملائم أو مخالِف، وأن كلًّا من ذلك هل يدوم له أو يتغيّر أو يتبدّل[269] وما يترتّب على كلّ من ذلك[270] من رضائه أو سخطه، لطفه أو قهره، فيقدّر كلًّا من ذلك على ما علم، كما علمه تعالى على ما سيقع عليه[271] بلا قسر ولا إجبار،[272] فيكون علمه تعالى وتقديره في حقّ العالَم، وفي حقّ كلّ جزء منه تابعًا بحقيقة[273] المعلوم، أي ماهيّته الأزليّة الغير المجعولة المندرج[274] فيها اندراجًا إجماليًّا جميع الأمور الواقعة عليه

---

[258] ب خ ع: ليتم؛ س: يتم.

[259] ع: المسابقة.

[260] ب: ويتبعها.

[261] ع: والمقرّة.

[262] س: كما.

[263] أنظر:"يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ." صحيح مسلم، الجنة 83.

[264] خ: يريد.

[265] خ - ولم يغشاه.

[266] س - كم.

[267] س - وما يفعل.

[268] خ ع - ما.

[269] ج ز: ويتبدّل.

[270] خ ع - هل يدوم له أو يتغيّر أو يتبدّل وما يترتّب على كلّ من ذلك.

[271] ز - عليه.

[272] خ ع: ولا اختيار.

[273] ب س: لحقيقة.

[274] ب: المندرجة.

أو الصادرة عنه إلى اختتام[275] أمره، وإن كان علمه علمًا فعليّا تابعًا له الأمور المذكورة باعتبار حدوثها التفصيليّ إلى الأبد.

فتبيّن[276] أنّ الكلّ من الله تعالى؛ أي بفعله وقدرته وإرادته، أو جده وأظهره من غير إيجاب منه ووجوب عليه، ولو شاء أن لا يوجِدهم وأن[277] لا يعاملهم بما عاملهم به لَمَا أوجد ولَمَا عامَلَ، ولو[278] كانوا مستعدّين بما استعدّوا به؛[279] إذ مجرّد استعداد القابل لا يوجب الأثرَ؛ بل الأصلُ التأثيرُ من الفاعل وهو سبحانه فيه مختار؛ إذ[280] لا إكراهَ عليه ولا إجبارَ

فإن قلتَ: أليست الحكمة من صفات كماله، والإخلالُ بما اقتضته نقصًا لا يليق بشأنه، وردّ غنيٍّ قادرٍ فقيرًا عاجزًا سأله[281] يعدّ بُخلا في الطور الإنسانيّ مع أن الإعطاء يوجب نقصانًا في غناه، فكيف يجوز من[282] الله تعالى ردّ السائلين بألسنة[283] استعداداتهم مع أن التفضّل لا يؤثّر في نقص[284] ملكه وغناه أصلًا.

قلنا: وجوب الإعطاء والتفضّل بحسب حكمته[285] ولطفه لا ينافي جوازَ تركه بحسب إرادته وإختياره؛ بل الوجوب بحسب الكرم تحقّق[286] الاختيار ويقرّره؛ إذ لو لم يكن مختارًا لم يكن[287] إعطائه كرمًا؛ إذ فعل الموجَب والمكرَه لا يعدّ كرمًا، ويمكن أن يقال أيضًا أن الكمال التامّ هو التسلّط بالقدرة والاختيار **[88ظ]** في كلّ مرتبة؛ لأن كمال الكبرياء وعظمة الألوهيّة والاستغناء التامّ يقتضي ذلك، ووجوب[288]

---

[275] ج ز س: انختام.

[276] ب ج: فتعيّن.

[277] ب: أو أن.

[278] س: وإن.

[279] ب - به.

[280] ب - إذ.

[281] ج - سأله.

[282] ع: عن.

[283] ز: بالنسبة.

[284] ج: نقض؛ خ: بعض.

[285] ب: حكمه.

[286] ب ج س: يحقّق؛ ز: تحقيق.

[287] ع - مختارًا لم يكن.

[288] خ: وجوب.

الإعطاء بالكرم لكونه منافيًا لهذا الكمال لا يعدّ عدمه نقصا؛[289] إذ تحقّق ذاك مع عدم هذا أدخلُ في الكمال من العكس كما أن الحلم والعفو الكلّيّ عن جميع الصغائر والكبائر مع كونهما كمالين في حدّ أنفسهما[290] لم يجبا في محلّ القهر والانتقام. فإن قلت: إنما لم يجب الحلم والعفو لكونهما مخالفين للحكمة في محلّ الانتقام من حيث تضمّنِهما إسقاط حقّ الغير أو ترك التأديب والإصلاح.

قلنا: من المعلوم أن الدار الآخرة ليست[291] محلّ التأديب، وأما إسقاطُ حقِّ الغير فإذا كان رعايةُ مصلحةِ ما في الطورالإمكانيّ مُسقِطًا لوجوب كمالٍ في حقّ الواجب فلَأنْ يكون تحقّقَ كمالٍ أعظمَ في طور الوجوب[292] مُسقِطًا لوجوب كمالٍ[293] أَدوَنَ منه عند تحقّق المنافاة بين الكمالين أولى،[294] فتحقّق ما قلنا فإن فيه كشفًا لكثير من ظلمات الفلاسفة في ادعائهم الإيجاب ونفيهم الاختيار عن المَلِك الجليل الجبّار.

ثمّ اعلم أن من الناس مَن عَلِمَه[295] الله في الأزل أنه سيولد على الفطرة ويثبت عليها ويستقيم على الصراط المستقيم إلى وقت وفاته؛ لأن حقيقة جواز الصراط في الدنيا والصراط التي يوصف[296] في القيامة هو صورته[297] وظهورُه،[298] وهو تابع للجواز في الدنيا هذا[299] ومن يستقيم عليه[300] في مدّة عمره[301] يموت[302] على ما يعيش ويُحشر على ما يموت لطهارة عرقه[303] وصفاء فطرته ومساعدة

---

[289] ع: نقضًا.

[290] ب: نفسيهما.

[291] ب ج ز س: ليس.

[292] ج: الواجب.

[293] ج - كمال؛ ع: كما.

[294] ب + مع إن إيفاء حقّ الغير لا ينافي العفو بالنسبة إلى قدرته تعالى.

[295] ب: علم.

[296] س: توصف.

[297] س: صورة.

[298] س: ظهوره.

[299] خ - هذا؛ في ب: "والجواز في الأخرة تابع للجواز في الدنيا." بدلًا من " وهو تابع للجواز في الدنيا هذا."

[300] ج - هو صورة ظهوره وهو تابع للجواز في الدنيا هذا ومن يستقيم عليه.

[301] ب - هذا ومن يستقيم عليه في مدّة عمره.

[302] ج ز: ويموت.

[303] خ: عرفه.

الاستعدادات الأزليّة، ثمّ الاستعدادات[304] الحادثة الحاصلةُ من الأمور الخلقيّة والأمور الاتفاقيّة على سعادته فيعيش حميدًا **[88و]** ويموت سعيدًا، ويحشر في زمرة السعداء تفضّلًا من الله عليه وامتنانًا منه إليه، ومنهم من يكون على خلاف ذلك بأن يغيّر[305] أبواه وإخوتُه[306] فطرته ويغلب عليه بسبب سوء خلقه أو قبح عمله[307] شقوته[308] فيعيش قاسيًا ويموت عاصيًا ويُحشر في حزب الأشقياء خاسئًا، ومنهم من يعمل بعمل أهل الجنّة مدّةً من[309] حياته حتى إذا لم يبق بينه وبين الجنة إلا ذراعٌ فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النارَ، ومنهم من يعمل بعمل أهل النار حتى ما[310] يكون بينه وبينها[311] إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنّة فيدخل الجنّة،"[312] ولذلك ورد: "السعيد قد يشقى والشقيّ قد يسعد." وكلّ ذلك التفاصيل[313] التي يحدث متدرّجًا مترتّبًا متاعاقبًا في حقّ كلّ شخصٍ فهو في علم الله تعالى متعيّن حاضر بأوقاته وأسبابه، وإرادتُه تعالى متعلّقة بوقوعه في الأزل[314] على الوجه الذي سيقع بلا فرق، وتقدير الله تعالى عبارة عن هذا، وهو لا يقبل التغيير والتبديل كما قال الله تعالى: ﴿**مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ**﴾،[315] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فَرَغ ربّكم من العِباد، فريق في الجنّة وفريق في السعير"،[316] وكيف يتغيّر؟ وهو أزليّ، والأزليّ لا يتغيّر، وأيضًا لَمَّا كان مطابقًا لِمَا سيقع على الترتيب والتفصيل، والواقع لا يتبدّل، وكذا ما يطابقه ولا ينافيه أن يقع محو وإثبات في بعض الكتب الإلهيّة كما قال الله تعالى: ﴿**يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ**

---

[304] س - الأزليّة ثمّ الاستعدادات.

[305] ج: تغيّر

[306] ج خ: أو إخوته؛ ب: وإخوانه.

[307] ج: علمه.

[308] خ: وشقوته.

[309] ب: من مدّة.

[310] ز - ما.

[311] ج: وبين النار.

[312] مسند أحمد، 6/125.

[313] ج: التفاضيل.

[314] س: في الدنيا.

[315] [سورة ق، 50/29].

[316] سنن الترمذي، القدر 8.

﴿**الْكِتَابِ**﴾،[317] لأن هذا حكمُ مرتبة أخرى يقال لها لوح المحو والإثبات، ومَن علِمه[318] الله أن خاتمة أمره السعادة فقدّر سعادتَه فلا احتمال لشقاوته، ومن علمه[319] الله أن خاتمة أمره **[89ظ]** الشقاوة فقدّر شقاوته فلا احتمال لسعادته، ولذلك قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "السعيد سعيد في بطن أمّه والشقيّ شقيّ في بطن أمّه،"[320] وكذا قال: "جفّ القلم بما أنت لاقٍ،"[321] وفي رواية أخرى: "جفُّ القلم على[322] علم الله." فإذا كان[323] كلمة طيّبة أو نيّة خالصة أو توجّه خالص أو دعوة صادقة علمَ اللهُ صدوره[324] في الأزل من واحد منّا سببًا داعيًا للطف الله وفضله، وكذا مقابلُ كلٍّ منها موجبًا لقهره وغضبه، نعوذ بالله من غضبه[325] فضلًا عن الحسنات الكثيرة والخطيئات الكبيرة في الطرفين، وسبب اللطف والفضل ليس إلا رحمته التي سبقت غضبه[326] وسبب القهر والغضب ليس[327] إلا العزّة والغني الذاتيّان، فنحن أبدًا بين رجاء وخوف مدّة حياتنا، وإن كان أمرنا مقطوعًا به[328] في علمه الأزليّ وتقديره القطعيّ؛ لأن ما كان مستقبلًا عندنا حالٌ عنده، فلا نعلم[329] أنه سبحانه هل رضي شيئًا من أعمالنا وأخلاقنا وعلومنا[330] التي علم الله وقوعه منّا[331] وصدوره عنّا[332] فقدّر بسبب ذلك الرضاء سعادتَنا أم سخط شيئًا من ذلك فقدّر بسببه شقاوتَنا، أو فهل قدّر سلامةَ الإيمان ببركة بعض الحسنات الظاهرة أو الباطنة المقدّرة[333] هو أيضًا بسبب أمور أُخَرَ متقدّمةٌ عليه مناسبة له أو قدّر خلافه، نعوذ

---

[317] [سورة الرعد، 13/39].

[318] ب: علم.

[319] ب: علم.

[320] المعجم الأوسط للطبراني، 3/107.

[321] صحيح البخاري، النكاح 8.

[322] ج: بما.

[323] خ ع - كان؛ ب: وقد يكون.

[324] س: صدور.

[325] وفي هامش ج: نرجو ونخاف ونسعى ونجاهد امتثالًا للأمر لكون الامتثال من أسباب السعادة.

[326] فيه إشارة إلى الحديث القدسي: "إن رحمتي سبقت غضبي" صحيح البخاري، التوحيد 22.

[327] ز - ليس.

[328] س - به.

[329] ج: نعم.

[330] ج ز + وفهومنا.

[331] ج س - منّا.

[332] ب خ س ع - وصدوره عنّا.

[333] خ: للقدرة.

بالله من ذلك بشؤم بعض السيّئات الظاهرة أو الباطنة المقدّرة هي أيضًا بسببٍ تقدّم ما يناسبها عليها من الهيئات[334] الرديّة فنرجو ونخاف ونسعى ونجاهد على ما أمرَنا به ربّنا لكون السعي والمجاهدة والامتثال لأمره من أسباب السعادة وكونِ مقابلها من أسباب الشقاوة على ما[335] أخبرَنا به **[89و]** في كتابه ولسان رسوله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما منكم مِن أحدٍ إلا وقد كُتب مقعده من النار ومقعده من الجنّة، ثمّ قوله عليه السلام لمَّا[336] قالوا يا رسول الله: ’أفلا نتّكل على كتابنا ونَدَع العملَ؟‘ ’اعملوا فكلّ ميسَّر لِما خُلق له. أما مَن كان من أهل السعادة فسييسّر[337] لعمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسّر[338] لعمل الشقاوة،" ثمّ قراءته صلى الله عليه وسلم قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَا وَالتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَا**﴾[339] إلى آخر الآية صريح فيما قلنا، فلا أمن مِن مكر الله كما قال الله تعالى: ﴿**فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ**﴾؛[340] إذ قد يكون ما نَعدّه هيّنًا عظيمًا عنده وموجِبًا لسخطه وإضلاله كما قال تعالى: ﴿**وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمٌ**﴾.[341]

ومعلوم[342] أن غضب الله وانتقامه لا يكون إلا بإرادته واختياره وإن كان سوء الأدب من العبد داعيًا وسببًا لسخطه تعالى؛ لأن سوء أدب العبد ليس من الأسباب الطبيعيّة الموجبة بالطبع للسخط،[343] وكذا لا يأس[344] من رَوْحِه[345] و﴿**لَا يَايْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**﴾؛[346] إذ قد يكون ما لا نعتدّ به سبب رضاه وهدايته سببيّةً لا يقتضيها[347] طبيعة السبب اقتضاءً إيجابيًّا؛ بل يوجبها الإرادة الكريمة

---

[334] خ: الماهيات.

[335] ج - ما.

[336] س: حين.

[337] ج: فسييسّره؛ خ: فسيسّره؛ ع: فسيسر.

[338] ج: فسييسّره؛ خ: فسيسّره؛ ع: فسيسر.

[339] ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَا وَالتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَا فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [سورة الليل، 92/5-6]؛ مسلم، القدر 15.

[340] [سورة الأعراف، 7/99].

[341] [سورة النور، 24/15].

[342] خ: وهو معلوم.

[343] ب - وإضلاله كما قال تعالى: وَتَحْسَبُونَهُ...الطبيعيّة الموجبة بالطبع للسخط.

[344] خ: لا بأس.

[345] ج ز: روح الله؛ ب ج ز + كما قال تعالى.

[346] [سورة يوسف: 12/87].

[347] ب: لا تقتضيها.

بأدنى سبب وتأدّب[348] بين يدى المولى، فانظر هل يستند مثل هذا الإيجاب إلى جانب العبد استنادًا كلّيًا لا يبقى معه للعبد خوف[349] ولا رجاء من ربّه ويتحقّق[350] معه له الاختيارالمطلق ويتخلّص عن الجبر [351] بالكلّيّة، ولذلك قال تعالى: ﴿**يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِى مَنْ يَشَاءُ**﴾،[352] فلا رادّ لقضائه ولا مبدِّل لحكمه، بمرجع[353] الواقعات إلى إرادته ومستَند الحادثات إلى قدرته وإن كان[354] الحكمة[355] والمصلحة داعيًا **[90ظ]** والعبد بكسبه[356] و عمله ساعيًا،[357] لا أقول: إن الرضاء والسخط من الله تعالى حادثان بحدوث سببهما في الوجود الخارجيّ؛ بل هما أزليّان باعتبار تحقّق ما هو سبب لهما[358] في علمه الأزليّ بأنه سيقع في وقته؛ وكانّه حاضر عنده، فإرادة الله المتعلّقة في الأزل لأفعال عباده الواقعة فيما لا يزال تابعة لإرادة[359] العباد إياها بمعنى أنه[360] لا يريد الله منها إلا ما عَلِمَ أنهم سيريدونه، فلا جبرَ، وإرادتهم تابعة لإرادته تعالى باعتبار تسبّب إرادتهم وتعيّنها من أوصاف إلهيّة جماليّة يقتضي[361] سعادة العبد بسبب كلّيّ أو جزئيٍّ كاللطف والكرم والرحمة، وأما جلاليّة[362] يقتضي[363] الشقاوة بأمر هيّن أو بَيِّن كالقهر والغضب والانتقام، ومن أمورٍ بعضها داخلة في ذواتهم وبعضها خارجة مستندة إلى أمور أخرى قبلها[364] يناسبها، ثمّ وثمّ إلى أن يترقّى الأمر إلى الأزليّات، ووجود كلّها بقدرة الله

---

[348] خ: وتأديب؛ ب: وتأدت.

[349] ج: لا خوف؛ ش: خوف ورجاء.

[350] س: ولا يتحقّق.

[351] ج: الخير.

[352] [سورة الفاطر، 35/8].

[353] س: بمرجع؛ ب: فرجع.

[354] ج ز س: كانت.

[355] ب: الحكم.

[356] ب خ ع: يكسبه؛ س - وعمله.

[357] خ + أم.

[358] ز: لها.

[359] ع: لأراد.

[360] س - أنّه.

[361] ج خ: تقتضي؛ ب: بمقتضي.

[362] ب: جلالته.

[363] ج خ ع: تقتضي؛ ب: بمقتضي.

[364] ب - قبلها.

وإرادته؛ إذ القابل ليس من شأنه الإيجاب والإيجاد فالموجِد[365] هو القادر المختار، والله تعالى لا يريد من أفعال عباده إلا ما يريدونه ولا يريدون إلا ما أراده فظهر صدق قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ اِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**﴾،[366] والأصل في الوجود والوقوع هو مشيئة الله تعالى، وقد يرضى من عبده شيئًا فيزيده[367] هدى، ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى**﴾[368] وقد يسخط فيستدرجهم من حيث لا يعلمون[369] وإن كان مشيئته لا يتخلّف[370] في كلّ مرتبة عن قضيّة[371] الحكمة وداعية المصلحة، وهما وإن لم يظهرا في الأفهام العامية بحسب كلّ شخص[372] لكنهما بحسب[373] العموم أظهر وأجلى،[374] وظاهر أمر العبد الاختيارُ وباطنُه وحقيقته.[375] لا يخلو عن جبرٍ ما.

وقال **صاحب المقاصد:**

"ونحن نقول: الحقّ **[90و]** ما قال بعض أئمة الدين لا جبر ولا تفويض؛ ولكن أمر بين أمرين،[376] وذلك لأن مبني المبادئ القريبة لأفعال العباد على قدرته واختياره، ومبني المبادئ البعيدة على عجزه واضطراره؛ فالإنسان[377] مضطرّ في صورة مختار[378] كالقلم في يد الكاتب والوَتَد في شقّ الحائط، وفي كلام العقلاء:قال الحائط للوتد لم تشقني فقال[379] سل من يَدُقُّني."

---

[365] ب: والموجود.

[366] [سورة الإنسان، 76/30].

[367] ب ج: فيريده.

[368] [سورة محمد، 47/17].

[369] فيه إشارة إلى الآية: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف، 7/182].

[370] س: لا تتخلّف.

[371] ب: وجه.

[372] ج ز س + شخص.

[373] ب: بحيث.

[374] ع: أجل.

[375] س - وحقيقته.

[376] ب: الأمرين.

[377] ب ج: فإن الإنسان.

[378] ج: المختار.

[379] س: قال.

وأقول: هذا الكلام قريبٌ مما حقّقنا[380] وإجمالٌ[381] لِما فصّلنا،[382] فالتقدير في التحقيق ملزم،[383] ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وما قدّر سيكون، ولو لم يكن في تقديره[384] إيجاد العبد وإرادته وإيجاد دواعي إرادته وإتباع إرادة العبد لتلك الدواعي دون الدواعي الأُخَر ولم يجر عادته الكريمة بأن يريد ويخلق ما أراده العبد ولم يجعل الهداية معدّة[385] لهداية أخرى والضلالة داعية[386] لضلالة أخرى ولم يرسل الرسل ولم ينزل الكتب ولم يرتّب[387] الثواب والعقاب على الحسنة والسيّئة لَما جرى ما جرى من سعادة وشقاوة وإحسان وخذلان.

فإن قلت: إذا علم الله في الأزل وقدّر إيمانَ المؤمن وكفرَ الكافر يجب[388] ما قدّر ويمتنع خلافه لامتناع انقلاب علمه[389] جهلًا، فيكون التكليف إما بالواجب أو بالممتنع فيلغو ويخلو عن المصلحة بالمرّة.

قلت: الوجوب والامتناع بالغير لا[390] سيّما إذا كانا[391] من جهة المكلّف لا ينافيهما[392] التكليف ولا يخليانه عن[393] الفائدة، أما[394] في حقّ المؤمن[395] والمطيع فلأنه من جملة أسباب الإطاعة؛ بل هو العمدة فيها،[396] وأما في حقّ العاصي والكافر فلأنه به يتمّ الحجّة[397] عليهما ويرتفع شبهة الظلم لهما

---

[380] ج س: حقّقناه.

[381] س: إجمال.

[382] ج س: فصّلناه.

[383] خ ع: يلزم؛ ب - فالتقدير في التحقيق ملزم.

[384] خ: تقدير.

[385] ب ج ز: مُعِدًّا.

[386] ب ج ز: داعيًا.

[387] ج: ولم يترتّب؛ خ: ولم ترتب.

[388] ب: بحسب.

[389] خ ع - علمه.

[390] ب ز - لا؛ س - لا سيّما.

[391] ب خ ع: كان؛ خ س + لا.

[392] ب: لا ينافيان.

[393] ع: على.

[394] س + التكليف.

[395] س - المؤمن.

[396] ج - بل هو العمدة فيها.

[397] ز: الجهة.

به،[398] قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ اَنَّا [91ظ] اَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا اَرْسَلْتَ اِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ اَيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ اَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى**﴾،[399] على أنّ لنا أن نقول: التكليف رحمة من الله تعالى عامّةً ولطفٌ شاملٌ يقتضيه عنايته، ولا يلزم أن ينتفع به كلّ أحدٍ، وإنما الانتفاع يدور على الاستعداد[400] كالمطر ينتفع به الشجر دون الحجر، وبما قلنا يظهر معنى[401] قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: "فحجّ آدمُ موسى"[402] في الحديث المفصّل الوارد في محاجّة موسى مع آدم عليهما السلام لأن آدم غير ملوم[403] في إرادته بالنظر إلى الدواعي المودَعة[404] في جبلّته والأسباب المرتّبة[405] في طينته مع[406] ما في الآفاق من أسباب الخلاف والوِفاق.

وأما باعتبار ظاهر الاختيار فقد عوقب بالإهباط[407] من جوار الجبّار، فالأمر دائر بين الأمرين والحكم ناظر إلى النظرين، فنَظَرُ موسى عليه السلام إلى ظاهر[408] الاختيار[409] وإنْبَاءُ آدم عمّا في الباطن من الانجبار،[410] وكلّ من النظرين في مرتبته[411] حقّ، وكلّ من النبيّين في نظره مُحِقٌّ؛ لكن لكون الغلبة للسابق على اللاحق وكون الحكم للباطن على الظاهر حجّ آدمُ موسى عليهما السلام.[412]

---

[398] ب - به.

[399] [سورة طه، 20/134].

[400] خ ع: الاستعدادات.

[401] س - معنى.

[402] صحيح مسلم، القدر 15.

[403] ز: معلوم.

[404] ج: المودوعة.

[405] ج خ: المترتّبة.

[406] س + أنّ.

[407] خ: بالإسباط.

[408] ب: الظاهر.

[409] ب: والاختيار.

[410] ب: الإجبار.

[411] ج: مرتبة.

[412] ج ز - حجّ آدمُ موسى عليهما السلام.

فَتَحَقَّقْ ما قلنا وانصفْ وأَعرضْ عن التحكّم[413] والتعسّف حتى يتبيّن لك أنّ قولَ **الإمام البيضاوي**[414] رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَيهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[415] حقٌّ صدقٌ واعتقاد سنّي. وأما ردّ بعض الأفاضل عليه بقوله:

وإيّاك أن تتوهّم[416] أن في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْشِئْنَا لَآتَيْنَا**﴾ إلى آخره دلالة على تسبّب عدم إيمانهم عن سبق التقدير الأزليّ كما سبق إلى وهم الإمام البيضاوي حيث قال في تفسيره: **[91و]** "وذلك تصريح بأن عدم إيمانهم لعدم المشيئة المسبّب عن سبق الحكم بأنهم من أهل النار" لأن سبق القضاء بما ذكر[417] كناية عن اقتضاء الحكمة إياه، فمعنى قوله: ﴿**وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي**﴾ ولكن اقتضى الحكمة الإلهيّة خلاف[418] ذلك، وكذا سبْقُ الكلمة في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّي لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ**﴾[419] كناية عن اقتضاء الحكمة ما في القضاء الأزليّ من الأحكام؛[420] أي لو لا مقتضي الحكمة الإمهالَ لَقُضِيَ بالاستئصال، فلا دلالةَ في هذا المقال على أن للتقدير في أزل[421] الآزال تأثيرًا في الأحوال والآجال."

فنقول: إذا كان عدم إيمانهم مسبّبًا عن[422] عدم اقتضاء الحكمة إياه على ما سُلّم ذلك الفاضل، ومعلوم أنّ اقتضاء الحكمة ليس فاعلًا بل هو علّة داعية لتعلّق إرادة الله، فعدم اقتضاء الحكمة علّة[423] لعدم تعلّق إرادة الله بإيمانهم[424] فيكون عدم إيمانهم من الأمور الإراديّة المقدّرة لله تعالى، فكيف لا يكون التقدير مؤثّرًا في الإيمان وعدمه.

---

[413] ع: الحكم.

[414] وفي هامش ج: مطلب في الانتصار لقول البيضاوي.

[415] [سورة السجدة، 32/13].

[416] ب: أن يتوهّم.

[417] س: ذكرنا.

[418] س: بخلاف.

[419] [سورة الشورى،42/14].

[420] وفي هامش ج: ولكن حقّ القول من معناه، ولكن اقتضت الحكمة الإلهيّة خلاف ذلك فهو كناية عن اقتضاء الحكمة ما في القضاء الأزلي من الأحكام.

[421] ج ع: الأزل.

[422] ب س: من.

[423] ب ـ داعية لتعلق إرادة الله فعدم اقتضاء الحكمة علّة.

[424] وفي هامش ج: إذا كان عدم اقتضاء الحكمة علة لعدم تعلق الإرادة لإيمانهم.

فإن قلتَ: إرادة الله تعالى وتقديره تابعان[425] لإرادة العبد ولاقتضاء[426] الحكمة فلا يكونان موجبين ولا سببين.

قلنا: فتذكر ما قلنا لك من تبعية إرادة العبد للدواعي والبواعث والأسباب الداخلة والخارجة التي كلّ منها[427] بقدرة الله وإرادته وقضائه وتقديره، وأما اقتضاء الحكمة فليس إلا داعيًا لتعلّق الإرادة سنةً[428] من الله في إتباع إرادته لاسمه الحكيم لا إيجابًا منه ووجوبًا عليه، فرعاية المصلحة في الإيجاد من جملة المقدّرات، وإن سلّمنا إيجابُ صفة الحكمة[429] تعلّق الإرادة على وفق المصلحة **[92ظ]** فذلك الوجوب أيضًا أثر القدرة والإرادة. والحكمة التي هي أوصاف الذات القديمة فهو من المقدّرات الأزليّة أيضًا، فالتقدير مؤثّر في كلّ ما كان وسيكون؛ بل نقول: أوّل ما اقتضته الحكمة[430] أن يتسلّط[431] ربنا علينا بقدرته وإرادته، ويعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء ويؤتي من يشاء وينزع عمّن[432] يشاء[433] ويثيب[434] على ما ارتضاه وإن كان في نظرنا شيئًا يسيرًا،[435] ويعاقب على ما سَخطَ به وإن حسبنا[436] هيّنًا، وأن لا يفعل[437] شيئًا إلا بقدرته وإرادته وعلمه وقضائه وقدره؛ لأن الحكمة فِعلُ ما ينبغي، ولا ينبغي أن يكون[438] الخالق مع المخلوق إلا هكذا، فإذا لم يكن للتقدير الأزليّ تأثير في الأحوال ولآجال فالمقدّر بمَعزِل عن المنع والإعطاء والإعزاز والإذلال، وإذا لم يكن هذه التصرّفات بالتقدير الأزليّ فهل هي واقعة بالتقدير الحادث أم بتقدير مقدّر[439] آخر، أم هي من أحكام الطبائع كما يقوله الدهريّ،

---

[425] ج س ع: تابعتان.

[426] ب: واقتضاء.

[427] خ ع: منهما.

[428] ج ع: سنته.

[429] ب: الحكم.

[430] وفي هامش ج: مطلب أوّل ما اقتضته الحكمة.

[431] س: أن يسلّط.

[432] خ: ممّن.

[433] فيه إشارة إلى الآية: ﴿ قُلِ اللّٰهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرِ اِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران، 3/26].

[434] ب ج ز: ويثبت.

[435] خ: يسير.

[436] ب ز س: وإن حسبناه.

[437] ب: وأن لا نفعل.

[438] خ: أن لا يكون.

[439] خ: مقدار.

فنقول:[440] ﴿**مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ**﴾،[441] ﴿ **سَيَقُولُونَ**[442] **اللهُ فَقُلْ**[443] **أَفَلَا تَتَّقُونَ**﴾،[444] ﴿**ءَاِلَهٌ مَعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ**﴾.[445]

وغاية مستندِ مَن قال بعدم تأثير التقدير إتباع العلم بالمعلوم وتطابقهما بحيث يكون المعلوم أصلًا والعلم فرعًا، وقال: "ألا يُرى أن صورة الفرس [المنقوش] على الجدار إنما كانت على هذه الهيئة المخصوصة؛ لأن الفرس في حدّ نفسه كذلك، ولا يتصوّر أن ينعكس الحال بينهما."

فنقول: علم الله بالأشياء ليس كالصورة المنقوشة نقشًا مأخوذًا من صورة الفرس الخارجيّ؛ بل هو كنقش المهندسين صورة البناء ورسمهم لذلك ليبنوا في الخارج بناءً مطابقًا لرسمهم السابق؛ فإنهم **[92و]** يراعون في رسمهم أحوال الهيئات والأوضاع وصلاحيّة[446] الأخشاب والأحجار كلًّا منها لموضع معلوم دون المواضع الأُخَر إلى غير ذلك من الخصوصيّات والتفاصيل، ثمّ يبنون[447] على وفق ما رسموا، فسبحان الله مِن[448] أن يشبَّه بالبناء، إلا أن هذا التشبيه أقرب من التشبيه الأوّل، فالله تعالى وإن أجرى عادته على أن لا يريد من أفعال عباده شيئًا إلا أن يريدوه؛ لكن إرادتهم تابعة للدواعي والأسباب التي كلّها بقدرة الله تعالى وإرادته كما بيّنه تعالى بقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا اَنْ يَشَاءَ اللهُ**﴾.[449]

وعجبًا من هذا الفاضل أنه اعترف آخرًا بهذا فقال:

وأما أنّه لا تفويضَ فلأن منشأ اختيار العبد داعيةٌ تَحدُث في قلبه، ودواعي القلب تابعة لمشيئة الله وإرادته، فلا دخل فيه للعبد ولا لمخلوق آخَر، نبّهَ على ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ اِلَّا اَنْ يَشَاءَ**

---

[440] خ: فتقول.

[441] [سورة المؤمنون، 23/88].

[442] جميع النسخ:سيقولنّ.

[443] ج خ ز س ع: فنقول؛ ب: فقل.

[444] [سورة يونس، 10/31]؛ ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [سورة المؤمنون، 23/87]؛ ﴿فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس، 10/31].

[445] [سورة النمل، 27/60].

[446] ب: قابليّات.

[447] ع: ينبون.

[448] ج: عن.

[449] [سورة الانسان، 76/30]؛ س - وعجبًا من هذا الفاضل أنّه....وَمَا تَشَاؤُونَ اِلَّا اَنْ يَشَاءَ اللهُ.

﴾الله﴿.وأشير إليه في قوله عليه السلام "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمان"[450] والمعنى أن الله تعالى هو المتمكّن عن[451] قلوب العباد والمتسلّط عليها بالتصرّف فيها تصرّفًا[452] كيف يشاء.

فنقول: فإذا[453] كان الأمر كذلك فما وجه الإنكار على البيضاوي في قوله المذكور وفي قوله في **شرح المصابيح** فإنه قال:

وأما الجواب الذي ذكره الإمام البيضاوي في شرح المصابيح [454] وهو "أن الله دبّر الأشياء على ما يشاء[455] وربط بعضها ببعض، وجعلها أسبابًا ومسبّبات وإن كان يقدّر على إيجاد الجميع ابتداء بلا أسباب ووسائط كما خلق الأسباب والمبادئ؛ لكنه أمر اقتضته حكمته وسبقت[456] كلمته وجرت عليه عادته، فمن قدّر أنه من أهل الجنّة قدّر له ما يقرِّبه إليها من الأعمال، **[93ظ]** ووفّقه لذلك بإقداره وتمكينه منه[457] وتحريضه[458] عليه بالترغيب والترهيب وإِلَانَةِ[459] قلبه لقبول الحقّ، ومن قدّر أنه من أهل النار قدّر له خلاف ذلك وخذله حتى اتّبع[460] هواه وران على قلبه الشهوات، ولم تغن[461] الآيات والنذر [462] فأتى بأعمال أهل النار وأصرّ عليها حتى طوى على صحيفة عمره، وكان ما يدخله النار ملاك أمره، وهو معنى قوله عليه السلام: "وكل ميسر لما خلق له." [463]

---

[450] مسلم، القدر 3.

[451] ج خ ز: في.

[452] ب: يتصرّف.

[453] س: إذا.

[454] س - فإنه قال وأما الجواب الذي ذكره الإمام البيضاوي في شرح المصابيح.

[455] ج: ما شاء.

[456] خ + إليه.

[457] ب س - منه.

[458] ج ز ع: وتحريصه.

[459] ج ز: وأن؛ خ - وإِلَانَةِ؛ س: وألَانَ.

[460] س + له.

[461] ب: ولم يغنه.

[462] فيه إشارة إلى الآية الكريمة ﴿وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يونس، 10/101].

[463] مسلم، القدر 1.

-هذا[464] ما نقله[465] من[466] الإمام البيضاوي في شرحه للمصابيح-[467] فلا يشفي[468] عليلًا[469] ولا يروي غليلًا[470] كما لا يخفى على ذي الفهم المتأمّل في مقعد الشك ومقعد الوهم".

نقول: كثير من الآيات والأحاديث ناطقة صراحةً بما قاله الإمام البيضاوي وعلماء الإسلام متوافقون على قوله، فالإنكار بهذا إنكار بذاك كلّه، وإن شئتَ التحقيق فتحقّقْ ما حقّقناه آنفًا حتى ينقلب الإنكار بالإقرار ويتعيّن عندك تأثيرات الأقدار، وههنا تحقيق أبلغ[471] ممّا ذكر، إلا أن العبارة تضيق عمّا وراءه، فاجتهدْ تجدْ.

وأما توجيه هذا الفاضل قول آدم عليه السلام في المحاجّة مع موسى عليه السلام: "أَفَتلومني على[472] أن أعمل عملًا كتب الله تعالى عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة" بقوله: "فمعنى قول آدم عليه السلام: أفتلومني على عمل صدر منّي على وفق ما يقتضيه الحكمة ويرتضيه الحقّ،" ومثل[473] ذلك لا يكون إلا خيرًا[474] محضًا[475] فلا شكّ أنّ إرادة هذا المعنى من التعبير[476] المذكور[477] لا يخلو عن بُعد صريح؛ فإن سبق الكتاب[478] بأربعين سنة لا دخلَ له في هذا المراد مع أنّ هذا الاعتذار في مقابلة ما نهى الله عنه[479] لا يخلو عن سوء أدب لا يليق بمنصب النبوّة.

---

[464] ج: وهذا.

[465] س: أما قوله.

[466] س - من.

[467] ب + ثمّ قال.

[468] خ: فلا يشقي.

[469] ب: غليلًا.

[470] ب: عليلًا.

[471] ز: بليغ.

[472] س - على.

[473] خ: مثل.

[474] ب: جدًّا.

[475] وفي هامش ج: قال بعض الأفاضل: إن وجه هذا التعبير لما لزم حسن المآل الخروج إلى الدنيا ليحصل له التكليف المؤدّي إليه ولم يحصل ذلك إلا بصدور العمل المذكور عنه عبّر به عن ملزومه وهو حسن المآل. منه.

[476] ب: التعيّن.

[477] ج: المذكورة.

[478] س: القضاء.

[479] ب - لا يخلو عن بعد صريح ... ما نهى الله عنه.

وأما قوله: "إن عصيان آدم عليه السلام لم يكن ذنبًا؛ لأن الذنب لا يكون إلا **[93و]** مخالفة الأمر التكليفيّ، ولا تكليف في تلك الدار" فمشكل؛ لأن الفرق بين الذنب والعصيان[480] لا يعقل؛ وقد قال الله تعالى: **﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾**[481] وكذا قوله: "إن التكليف لا يكون في تلك الدار" مع أن إبليس لُعن وطُرد طردًا أبديًّا لمخالفته[482] الأمرَ بالسجود الواقع[483] في تلك الدار.[484]

فإن قلت: إذا كان هذا الاعتذار مقبولًا من آدم عليه السلام فبحكم الاشتراك في السبب ينبغي أن يكون مقبولًا من كلّ واحدٍ من ذرّيّته فيلزم أن يكون العُصَاة[485] حتى الكفرة معذورين.

قلتُ: أما في حكم الشرع في[486] دائرة الثواب والعقاب فلم يكن آدم عليه السلام أيضًا معذورًا حتى عوقب بالإهباط من جوار الرحمان والإخراج من الجنان، وأما في إمعان النظر إلى الحقائق واعتبار الأسرار والدقائق فمن اعتذر بهذا الاعتذار بعد ما فَرَط منه ما فَرَط إظهارًا لعجزه واعترافًا لقصوره وتحزّنًا على حرمانه ورضاءً بقضاء ربه نادمًا[487] على ما جرى منه، فهو منه مقبول لا على معنى سقوط اعتراض[488] الشرع والنجات من[489] العتاب والعقاب؛[490] بل بمعنى أن يكون هذا النظر سببًا للتوبة وموجبًا للندامة، ويحتمل أن يكون مؤدّيا للاجتباء[491] مآلًا كما كان في حقّ آدم عليه السلام بسبب كونه رجوعًا إلى الله واعترافًا بقدرة الله وعجز العبد[492] وداعيًا لحزنه[493] على تقصيره.

---

[480] وفي هامش ج: الفرق بين العصيان والذنبِ الذنبُ هو المخالفة للأمر التكليفي والعصيانُ هو المخالفة لمطلق الأمر يرشدك إليه قول عمرو بن العاص لمعاوية: "أمرتُك أمرًا حازمًا فعصيتَني" منه.

[481] [سورة طه، 20/121].

[482] س: بمخالفة.

[483] ج - الواقع.

[484] خ - مع أن إبليس لُعن وطُرد طردًا أبديًّا لمخالفته الأمرَ بالسجود الواقع في تلك الدار.

[485] ج: العصيان.

[486] ب: وفي.

[487] خ: ناديا.

[488] خ: أغراض.

[489] ب: في.

[490] ع: عن العقاب والعتاب؛ خ: عن العذاب والعقاب.

[491] ب: إلى حسار.

[492] خ: العبودية.

[493] ب و: إلى حزنه.

وأما من اعتذر بهذا الاعتذار مجترئًا بسببه على المعاصي المستقبلة فرحًا متسلّيًا غير متحزّن ولا متحسّر[494] كعمر الخيام الذي قال:[495]

من مى[496] خورم[497] وهر[498]كه چو من اهل بود   مى خوردن من بنزد او سهل بود

مى خوردن من حق بازل[499] دانست   گر مى نخورم علم خدا جهل بود[500].

[94ظ] وأجاب عنه النصير الطوسي بقوله: -بيت-[501]

گفتى كه كنه بنزد من سهل بود   اين نكته نگويد آنكه او اهل بود

علم أزلى علت عصيان كردن   نزد عقلا ز غايت جهل بود[502]

فهو ممن[503] مَكَرَ الله بهم واستَدْرَجَهم من حيث لا يعلمون[504] وممن لعب بهم إبليس وجعلهم سخرة للتلبيس[505] وضحكة التدليس، ﴿**أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الخَاسِرُونَ**﴾[506] لأن النظر الأوّل هو من أسباب السعادة التي قدّرها الله تعالى في الأزل من أمارات طريق السعادة وجعله[507] ثمرة[508] صفاء الفطرة ونتيجة حسن العقيدة، فمن علم الله في الأزل أنه يذهب ذلك المذهب،

---

[494] ج: ولا متحسّرًا؛ خ: ولا متخسّر.

[495] ز + نظم.

[496] خ: باده.

[497] ع: خوارم.

[498] خ: هر.

[499] خ + چون؛ ج + مى.

[500] ز + وجواب.

[501] ز: نظم.

[502] ب س - كعمر الخيام الذي .... غايت جهل بود.

[503] ز: من.

[504] فيه إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الاعراف، 7/182].

[505] س: التلبيس.

[506] [سورة المجادلة، 58/19].

[507] ب - وجعله.

[508] ب: وثمرة.

فهو ممن يسّره[509] لليسرى وجعل خاتمة أمره[510] الحسنى، ومن الذين[511] قال فيهم: و[512] ﴿[**إِلَّا]مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ**﴾[513] والنظر الثاني قدّره[514] الله من أسباب الشقاوة وجعله أثر القسوة[515] في الفطرة[516] وخبث العقيدة، ومن علم أنه يذهب هذا المذهب فهو ممن يسره للعسرى وختم أمره بالشِقْوَة الكبرى وأضلّه وأخزى، ﴿وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِها خُسْرًا﴾[517]

فإن قلت: فهل للحسنات والدعوات والصدقات تأثير في تغيّر[518] التقدير؟

قلنا: أما[519] في لوح المحو والإثبات فقد يتغيّر ويتبدّل، ولذلك قيل: "السعيد قد يشقى والشقيّ قد يسعد"، وقال عمر رضى الله عنه: "أللهم إن كنتَ كتبتَ اسمي في ديوان الأشقياء فامحه من ديوان الأشقياء وأثبته في ديوان السعداء، فإنك قلتَ وقولُك الحقّ: ﴿**يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾**.**"[520] وأما التقدير الأزليّ فقد سمعت مرارًا أن الأزليّ[521] لا يتطرّقه التغيير؛[522] لأن الله تعالى لما علم في الأزل **[94و]** أن كلّ أحد ما يفعل شيئًا من ذلك[523] الأسباب، وأن أيّ فعل من أيّ واحد يقتضي الحكمة تأثيره في السعادة أو[524] الشقاوة، وأن أيّ واحد من الآحاد يثبت[525] على سنن واحد من طريقي السعادة

---

[509] ب + الله.

[510] ع: أمر.

[511] ش + اهتدو زادهم هدا.

[512] ب + وأمّا.

[513] [سورة الفرقان، 25/70].

[514] ع: قدرة؛ ب: قدر.

[515] خ: الشقوة؛ ب - وجعله أثر القسوة.

[516] ب: ونتيجة سوء الفطرة.

[517] فيه إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ اَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا* خُسْرًا﴾ [سورة الطلق، 65/9]؛ * جميع النسخ: أمره.

[518] ب ج: تغيير.

[519] ب + ما.

[520] [سورة الرعد، 13/39].

[521] ب: الأزل.

[522] ب: التغيّر.

[523] ش + واقتضت حكمته تأثير ذلك كتبه في الأزل مؤثرًا في ذلك الأمر وقدّر السبب والمسبب بحيث لا يتبدل شيء منهما أصلًا.

[524] ب: و.

[525] ع: يثيب.

والشقاوة، وأن أيّ أحد[526] ينقلب من الشمال إلى اليمين أو من اليمين إلى الشمال فكتب ما سيكون على التفصيل كأنه كان،[527] فلا تبدّلَ في[528] ذلك التقدير كما لا تبدّلَ في العلم. مثلًا مَن عَلِم أنه سيدعوه بدعاء خالص جامعٍ لشرائط الإجابة قدّر إجابة دعائه وحصول مراده بسبب دعائه سواء كان دعاؤه في أمر عاجلٍ[529] دينيّ أو دنيويّ، فالتقدير الأزليّ يغيِّر[530] ولا يتغيّر[531]، ولكن المسبّبات بحسب الأسباب والأزمنة يتقدّر.

أمّا قول رسول عليه السلام لأم حبيبة حين سمعها تدعو وتقول: "اللهمّ مَتِّعْني بزوجي رسولِ الله وأبي أبي سفيان وأخي معاوية"، قد سألتِ اللهَ لآجال مضروبة وأيّام معدودة وأرزاق مقسومة لن يعجّل الله شيئًا منها قبل حلّه ولن يؤخِّر شيئًا عن حلّه ولو كنتِ سألتِ الله أن يُعافِيَكِ[532] من عذاب في النار أو عذاب في القبر لكان خيرًا وأفضل"[533] فلعلّه صلى الله عليه وسلم كان قد علم أن تلك الأمور المدعوّة لم يكتب الدعاء فيها منها مؤثّرًا[534] في الأزل ونافعًا فأشار إليها بالدعاء النافع، أو مقصوده عليه السلام مجرّد التعليم والتنبيه على[535] الأهمّ[536] الأنفع لها كما يومي إليه قوله عليه السلام: "لكان خيرًا وأفضل؛" يعني أن الآجال ما جعل الله الدعاء سببًا لتأخيرها ومدّها بحسب الغالب؛ فإن الجاحدين[537] المستكبرين المعرضين عن[538] الدعوات يكون أعمارهم طوالًا في أكثر الأزمان،[539] وأما النجاة من

---

[526] ج: حديث؛ ب: واحد.

[527] خ: كما أنه كان.

[528] خ - في.

[529] ب + أو آجل.

[530] ب - يغيّر.

[531] ب: لا يتغير

[532] جميع النسخ: أن يُعِيذَكِ.

[533] صحيح مسلم، القدر 7.

[534] خ: مؤثر.

[535] س + أن.

[536] ج: الاسم؛ ع: الأمم.

[537] ج: الجاهدين.

[538] ب: على.

[539] خ: الزمان.

العذاب[540] فالدعاء **[95ظ]** سببه المعيّن[541] وطريقه[542] المبيّن وهو المقصود الأهمّ من الدعاء المأمور الموعود باستجابته، فالأهمّ الانفع ليس إلا هي، وصرف الوقت إلى الدعاء لطول العمر تضييع[543] للوقت[544] بحسب الأعمّ الأغلب، وإن كان محتملًا للنفع والإجابة نادرًا، وكيف لا وقد[545] ثبت[546] عنه عليه السلام أنه دعا في حقّ[547] عدّة من الصحابة بطول العمر وكثرة الولد فاستجيب.[548]

وروى أنه عليه السلام قال في بعض الأوقات: "اللهم لا تُمِتْنِي حتى تُرِيَني عليًّا،" وأيضًا أن بعض الآيات مثل قوله تعالى: ﴿**أُدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾[549] ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي**﴾[550] ناطقة بتأثير الدعوات على الإطلاق في الأمور الدينيّة والدنيويّة، ولا يصلح الحديث المذكور لكونه من أخبار الآحاد واحتماله لِما قلنا مخصّصًا لإطلاق النصوص المذكورة؛ بل الوجدان من كلّ أحد بتسارعه[551] في المضايق إلى التضرّع لله يشهد بتأثير الدعاء مطلقًا، وكذا التجربة والتواتر شاهدان به بحيث يعدّ إنكاره تعنّتًا، وإذا كان السعي بالأيدي والأرجل وكذا بباقي[552] الأعضاء مؤثّرًا في نيل المطالب أفلا يكون الدعاء الذي هو عمل القلب رئيس الأعضاء؛ بل هو نور من أنوار الله وسرّ من أسراره[553] وواسطة الفيض بين الله وبين الأبدان مؤثّرًا كلًّا؟ بل تأثيرات الأعمال فرع تأثيره وأثر من آثاره،[554] ألم تسمع قول[555] النبيّ عليه السلام: "إنما

---

540 ج ز + والخلاص عن العقاب.

541 ع: العين.

542 ع: وطريقة.

543 ع: تضيع.

544 وفي هامش ج: مطلب. وصرف الوقت إلى الدعاء لطول العمر تضييع للوقت غالبًا.

545 ب: فقد.

546 خ: نبهت.

547 س - حقّ.

548 س: فاستجيبت.

549 [سورة المؤمن، 40/60].

550 [سورة البقرة، 2/186]؛ ش + فإن أمثل هذه الآيات ناطقة.

551 ب خ ع: يتسارعه.

552 ع: بباق.

553 خ: أسرار.

554 ش: آثار تأثيراته.

555 ع: قوله.

الأعمال بالنيات"[556] أليست المعجزات والكرامات الصادرة من الأنبياء عليهم السلام تأثيرات روحانيّة ونتائج دعوات خالصة وآثار توجّهات صادقة، فإذا كان الدعاء سببًا لإحياء **[95و]** الموتى فهل يُستبعد كونه سببًا لتأخير الأجل ومدّ العمر.

وإن استبعد وهمُك تأثير الدعاء في الأمور الدنيويّة فاقرأ قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**﴾،[557] وقوله تعالى: ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى**﴾[558] وأمثال هذه الآيات.[559] ولا تلتفتْ إلى قولِ مَن قال:

إنا قد أسمعناك[560] مرارًا وقرعنا[561] سمعك سرًّا وجهارًا أن شأن التقدير أن يتّبع المقدور، فلا يصلح ملزمًا، فلا دلالةَ فيما رواه ابن مسعود رضى الله عنه وهو قول رسول الله عليه السلام: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه[562] الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلماتٍ؛ يكتب رزقه وأجله وعمله، وشقيّ أو سعيد"[563] على أن ما قدّر لكلّ شخص من قدر معيّن من الرزق لا بدّ من وصوله إليه سواء سعي في تحصيله أو لم يسع، كيف؟ ولو كان الأمر على ما ذُكِر والشأن على ما زُبِر[564] لما[565] أُمِر العبد بالسعي والطلب في قوله تعالى: ﴿**وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ**﴾[566] ولما كان الكسبُ فرضًا، وقد نصّ **محمد بن الحسن الشيباني** على أنه من الفرائض" هذا كلامه.

---

[556] صحيح البخاري، بدء الوحي 1؛ صحيح مسلم، الإمارة 45.

[557] [سورة الطلق، 65/2-3].

[558] [سورة طه، 20/132].

[559] ب + مما علم أنه ما من خير وشرّ إلا بالقضاء والقدر وإن لم يشأ الله لا يغني السعي والحذر.

[560] ز: سمعناك.

[561] خ: وفرعنا.

[562] خ - إليه.

[563] صحيح البخاري، بدء الخلق 6.

[564] ع: زير.

[565] ز: أما.

[566] [سورة الجمعة، 62/10].

فنقول: أما قوله: "إن شأن التقدير أن يتّبع المقدور فلا يصلح ملزمًا" فقد عرفتَ ما فيه وسمعت اعتراف هذا القائل آخرًا[567] بقوله: "إن منشأ اختيار العبد داعية تحدث[568] في قلبه، ودواعي القلب تابعة لمشيئة الله لا دَخْلَ[569] فيه للعبد ولا لمخلوق آخَر" إلى آخر ما أورده[570] بعد هذه التغليطات في نفيِ التأثير عن التقدير. وتدبّر[571] أن الفاعل إذا لم يصلح مُلزِمًا فهل[572] يَصلح القابل للإلزام؟[573] **[96ظ]** وإذا لم يصلحا فمن أين يلزم اللوازم بلا مُلزِم ولا إلزام، وإذا أنصفتَ وجدتَ أن واحدًا من الفقراء لا يرضى ويأنف من أن[574] لا يكون لأمره وتقديره في بيته تأثير، فكيف الغنيّ المالك للمماليك؟! وكيف الأمير[575] والسلطان المالك[576] للممالك[577] فهل يرضى[578] بذلك خالق الأرض والسماوات[579] ذو العرش[580] الفعّال[581] لما يريد؟! **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾**،[582] **﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾**،[583] **﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ اَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ اَنْتُمْ**

---

[567] خ: آخر.

[568] ج ع: يحدث.

[569] ج ز: لا مدخل.

[570] ب + آخرًا؛ ش + آخرًا بعد مثل.

[571] ب: وعلمت.

[572] ج: فهو.

[573] ب: الإلزام.

[574] ز - أن.

[575] س - الأمير.

[576] ب: الملك.

[577] س: للمالك؛ ب: في الممالك.

[578] ب - يرضى؛ ش: فهل يليق أو يرضى.

[579] ج - فهل يرضى بذلك خالق الأرض والسماوات.

[580] خ + المجيد.

[581] خ: فعّال.

[582] [سورة يس، 36/82].

[583] [سورة الأنعام، 6/18].

تُشْرِكُونَ﴾،[584] **﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾**.[585] فقد[586] عرفتَ منشأ الغلط فتأدّبْ[587] واحذرْ عن السخط.

وأما قوله: "ولو كان الأمر على ما ذكر لَمَا أمر العبد بالسعي والطلب ولَمَا كان الكسبُ فرضًا" فنقول: لو أردت[588] أنه فرض على الإطلاق؛ أي على العموم للأشخاص والأوقات والأحوال فكلًّا فإنه إنما يكون مأمورًا به وفرضًا عند كمال الاحتياج لنفسه أو عياله، فَلَرُبَّ إنسان يأتيه رزقه رغدًا[589] من كلّ مكان من غير أن يحتاج إلى كسب أو سعي،[590] غاية الأمر أن السعي والكسب من الأسباب المُعِدّة[591] للرزق بالنسبة إلى العامّة، فإن أكثرهم يرزقون بسبب السعي، وأما مَن يأتيه رزقه من غير سعي وطلبٍ[592] فكثير أيضًا، والكلّ بقدر، والسائق على كلا[593] الحالين[594] هو الله، فَلَرُبَّ ساعٍ غير واصل، وَلَربّ مرزوق[595] من غير سعيٍ، فلا كلّيّةَ في الأمر، ولقد سمعت قول الله تعالى: **﴿لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾**[596] وفي الحديث القدسيّ: "ابن آدم تفرّغْ لعبادتي أَملَأْ **[96و]** صَدرَك غِنًى[597] وأَسُدَّ جوعك،[598] وإن لم تفعل[599] أملأ يدك شغلًا[600] ولم أسدَّ[601] فقرَك"[602] وكان رسول الله صلى الله عليه

---

[584] [سورة الأنعام، 6/63-64].

[585] [سورة يس، 36/83].

[586] ب: وقد.

[587] ب: فأدّب.

[588] ب: لو أراد.

[589] س: غدًا.

[590] ز: وسعي.

[591] ب: المقدّرة.

[592] ب: ولا طلب.

[593] ب: كلتي.

[594] ب: الحالتين.

[595] ج: مرزق.

[596] [سورة طه، 20/132].

[597] ج خ س ع: عنّي.

[598] ش: جوعتك.

[599] ج ز: وإن لم يفعل.

[600] ج خ ز: سفلًا.

[601] خ ع: ولم أسدّك.

[602] سنن الترمذي، صفة القيامة 30.

وسلم يقول: "أبيت عند ربّي يطعمني ويسقيني،"[603] فلله[604] عباد لا يحتاجون[605] في القوّة إلى القوت فضلًا عن الاحتياج في تحصيله إلى السعي؛ فإن مسبّب الأسباب[606] قادِر على إيصال[607] الرزق بلا سبب ولا واسطة، قال الله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾،[608] أي كافيه[609] على الإطلاق، تارة بسوق[610] الرزق وتارةً بالذات من غير توسّط الرزق؛ فإن المطلق يحتمله أيضًا.

ثم ما قاله ذلك الفاضل:

وأما النظر الدقيق فيحكم بصحّةِ أن المعمّر -أي الذي قُدّر له عمر طويل-[611] يجوز أن يبلغ حدّ ذلك العمر الذي قدّر له[612] وأن لا يبلغه فيزيد عمره على الأوّل وينقص على الثاني، ومع ذلك لا يلزم التغيير[613] في التقدير وذلك لأن المقدّر لكلّ شخصٍ إنما هو الأنفاس المعدودة لا الأيام المحدودة والأعوام الممدودة، ولا خفاءَ في أن أيام[614] قدر من الأنفاس يزيد وينقص بالصحّة والحضور والمرض والتعب فافهم هذا السرّ العجيب حتى ينكشف لك سبب اختيار بعض الطوائف حبس النفس ويتّضح وجه كون الصدقة والصلاة سببًا لزيادة العمر.

يتّجه عليه أنه ﴿**لَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾.[615] قال تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾،[616] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلّ شيء بقدر حتى العجز والكيس."[617]

---

[603] صحيح مسلم، الصيام 11.

[604] ب: ولله.

[605] ع: ولا يحتاجون.

[606] ب + للرزق.

[607] ب: اتصال.

[608] [سورة الزمر، 39/36].

[609] خ: كافية.

[610] ز: يسوق.

[611] خ ع: العمر الطويل.

[612] ب - الذي قدّر له.

[613] ب س: التغيّر.

[614] س + من.

[615] [سورة الأنعام، 6/59].

[616] [سورة الرعد، 13/8].

[617] صحيح مسلم، القدر 4.

فنقول: أفيخرج عن علمه تعالى الأيام والأعوام من الأعمار؛ بل هو تعالى علم في الأزل أن كلّ شخص ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، إنسان أو حيوان، كم يعمر؟ وكم يعيش؟ وعلم مقدار عمره بأعوامه وأيامه وشهوره وساعاته ودقائقه وأنفاسه، وأنه كم يتنفّس **[97ظ]** في كلّ يوم وفي كلّ شهر وفي كلّ عام؟ وقدّر كلًّا منها بأعدادها ومقاديرها بحيث لا يتغيّر ولا يتبدّل، ولا يستطيع أحد[618] أن يغيّره وأن[619] يبدّله، وقوله عليه السلام في الحديث المتقدّم ذكره "وأيام[620] معدودة" صريح في تقدير الأعمار[621] بالأيام والأعوام ونافٍ[622] قول[623] هذا القائل؛[624] "لأن المقدّر لكلّ شخصٍ إنما[625] هو الأنفاس المعدودة لا الأيام المحدودة ولا الأعوام[626] الممدودة" لأن عدّ الأيام يستلزم حدّ[627] الأعوام، ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ﴾ الذين يرومون مدّ أعمارهم بحبس أنفاسهم ﴿هُوَ يَبُورُ﴾[628] إن كان غرضهم مدّ[629] أعمارهم، بناء على ذلك الزعم الفاسد.

وأما إن كان زعمهم إن[630] يُحبس النفسُ[631] يقلّ[632] التحليل وينحفظ الرطوبة الغريزية[633] فهو من قبيل[634] المعالجات الطبّيّة[635] فلا جناح عليهم؛ إذ يجوز أن يكون من الأسباب المقدّرة لطول العمر

---

[618] س - أحد.

[619] ب: أو أن.

[620] س: وأيامه.

[621] ج: الأعمال.

[622] ب: بخلاف.

[623] خ: لقول.

[624] ج - القائل.

[625] ج - إنما.

[626] ج ز: والأعوام.

[627] ب خ: عدّ.

[628] [سورة فاطر، 35/10].

[629] ش:العمر على ذلك.

[630] س - إن.

[631] س + أن.

[632] ب: مقلّ.

[633] س: الغليظة.

[634] س: قبل.

[635] س: الطيّبة؛ ش: الطبيعيّة.

كالأدوية المستعملة لحفظ الصحّة، ثم إن القول "بصحّة أن المعمّر[636]-أي[637] الذي قدّر له العمر الطويل[638]- يجوز أن يبلغ حدّ ذلك العمر وأن لا يبلغه" قول بتغيير[639] العبد بقدرته وإرادته الحادثتين التقدير الأزليّ، ويكون[640] التقدير الأزليّ غير لازم كما أنه غير مُلزِم[641] عنده مع أن التقدير مطابقٌ للعلم الأزليّ فيلزم من تخلّف التقدير الجهل في العلم،[642] تعالى الله عمّا[643] يقول الظالمون علوًّا كبيرًا[644]

ثمّ ما[645] في كلامه هذا من التنافر والتنافي بين أقواله غنيّ عن البيان، وغير موقوف على الإثبات بالبرهان؛ فإنه بعد ما فسّر المعمّر بقوله: "أي الذي قدّر له عمر طويل" قال:[646] "يجوز أن يبلغ حدّ ذلك العمر وأن لا يبلغه،" ثم قال: "ومع ذلك لا يلزم التغيير[647] في التقدير،" ومن المعلوم أن عدم بلوغ المعمّر[648] إلى حدّ العمر الذي قدّر له وانتقاصه منه تغيير ظاهر في التقدير.

وأما قوله "ويتّضح وجه كون الصدقة والصلاة **[97و]** سببًا لزيادة العمر،" فلعلّ مراده أن الله يزيد العمر بهما بأن يجعل قدرًا من الأنفاس التي يمكن أن يتنفّس بها المتنفّس[649] في شهر مثلًا في شهرين؛ يعني لا يجوز أن يزيد بهما قدر المقدّر من[650] العمر بدلالة حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وقد عرفتَ أن الحديث لا يدلّ على ذلك، وأن الله تعالى يجوز أن يقدّر طول العمر وزيادة الأنفاس والأيام

---

[636] ب - بصحّة أن المعمّر.

[637] ب: بأن.

[638] ب ج ز: عمر طويل.

[639] ب خ ع: بتغيّر.

[640] ج: وبكون.

[641] ج: ملزوم.

[642] ب خ: في علم الله.

[643] خ - عمّا.

[644] فيه إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [سورة الإسراء، 17/43].

[645] ع - ما.

[646] ج: فأن.

[647] ب س: التغيّر.

[648] ج: العمر.

[649] ع: التنفّس.

[650] ب + أنفاس.

في الأزل لبعض من علم أنه[651] سيتصدّق أو سيصلّي بسبب[652] الصدقة والصلاة وإن لم يكن كلّيًّا[653] وعامًّا للأشخاص بحيث يكونان من الأسباب الموصلة إلى طول العمر غالبًا في سنة الله كما كان كذلك بالنسبة إلى السعادة الأخروية.

تمّت بعون الله،[654] احشرنا مع السعداء. تم.[655]

---

[651] خ ع - أنه.

[652] ع: سبب.

[653] خ - كلّيًّا.

[654] ج ز + اللهم؛ س + وتوفيقه في اليوم الثلثا الرافع الثاني عشر من شهر رمضان المبارك في سنة اثني وتسعين وتسعمائة على يد العبد الحقير الضعيف النحيف محمّد بن عمر الشهير بقورد خليفة من الطريقة الحلوتيّة من فقراء الشيخ الشهير ببالي خليفة الصوفيّة وقدّس الله سرّه العزيز ووقع الكتابة في دار السلطنة القسطنطنيّة في زاوية المرحوم المغفور لمحمّد باشا والكاتب المذكور شيخ في تلك الزاوية.

[655] خ - بعون الله، احشرنا مع السعداء. تم؛ ب - احشرنا مع السعداء.